القمة العالمية للحكومات
WORLD GOVERNMENT SUMMIT

قرارات حاسمة

أمام قادة الحكومات في عالمٍ متغير

بالتعاون مع

كيرني

معهد التحولات الوطنية

جدول المحتويات

الصدمات الاستراتيجية: أحداث محتملة ذات أثر بالغ تفرض على الحكومات وضع الخطط اللازمة لضمان الاستعداد لها. 6

- تحدّي التضخم
- موجات الهجرة الجماعية
- أزمة الطاقة
- الحمائية الغذائية
- الصراعات الدولية

الانقسامات المتزايدة: مجالات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية تشهد حالةً متزايدة من الاستقطاب على مستوى العالم. 22

- النظام المالي بين العملات الرقمية والعملات المشفّرة
- تعقيدات فرض العقوبات
- إدارة الديون
- التوازن بين احترام الحريات وحفظ النظام
- الثقة في الحكومات

التوجهات التحوليّة: أنماط وتوجهات ناشئة تتطلب تدخلات حكومية للتعامل معها. 38

- شبكات الجرائم السيبرانية
- الشفافية أثناء الحروب
- حوكمة الميتافيرس
- الرقابة على شركات التكنولوجيا
- الاستجابة للتهديدات منخفضة التكلفة
- تنظيم المنافسة الفضائية

مسرّعات السياسات: أدوات جديدة تمكّن قادة الحكومات من تسريع وتيرة التقدم في مجالات مختلفة. 57

- اللامركزية في صناعة القرار
- التحفيز الوظيفي
- الضرائب الرقمية
- تكنولوجيا مكافحة الفساد
- إدارة الذكاء الاصطناعي
- تنفيذ الالتزامات المناخية

منعطف تاريخي

أصبحت الحكومات والدول على مفترق طرق، وأمام مجموعة اختبارات مفصلية سيكون لها الأثر البالغ على حياتنا ومستقبلنا في العقود القادمة نتيجةً للمتغيرات العالمية المتسارعة, وكثرة التحديات التي يمر بها عالمنا اليوم، والقرارات التي تم اتخاذها على مدار العامين الماضيين.

في عام 2021، بدأ المجتمع الدولي في التعافي من الخسائر التي نتجت عن تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد – 19»، والآثار التي خلفها على حياة الناس والاقتصادات حول العالم، ودفعت الجائحة الحكومات والدول والشعوب والخبراء إلى تكثيف الجهود لتسريع الاستجابة لتحديات الجائحة والبحث عن حلول لمواجهة تبعاتها، والبدء بإعادة بناء العالم بشكل أفضل. وقد أسهمت عمليات البحث الدقيق وتبني الحكومات تدابير اقتصادية جذرية والاستجابة المجتمعية العالية، في تمكين العالم من تجنب احتمالات الركود الاقتصادي، وتطوير لقاحات جديدة في وقت قياسي، ووجدت الحكومات الدعم الكامل من المجتمعات التي أثبتت أنها كلمة السر في مواجهة تفشي الفيروس بالتزامها بالإجراءات الوقائية وإقبالها على تلقي جرعات اللقاح بما أسهم في الحد من انتشار الوباء.

ومع بداية عام 2022، ومع تواصل الجهود لترسيخ التعافي وتسريع العودة إلى الحياة الطبيعية، بدأت نزاعات دولية جديدة في الظهور، وعادت التوترات القديمة لتؤثر على الحياة ومسيرة التنمية في كثير من الدول، في حين لا يزال الاقتصاد العالمي يكافح للنهوض واستعادة التوازن، والأنظمة البيئية تواجه تحدياً وجودياً، وسط تصاعد الحاجة إلى تعزيز الحوار والتعاون العالمي، وتنسيق جهود الحكومات والدول واتخاذ قرارات أكثر جرأة ومرونة لتسريع تحقيق التعافي وصناعة مستقبل أفضل للبشرية.

نتناول في تقرير «قرارات حاسمة أمام قادة الحكومات في عالمٍ متغير»، الذي تصدره مؤسسة القمة العالمية للحكومات ضمن سلسلة تقاريرها المعرفية، التحديات العالمية متعددة الأوجه، ونناقش الفرص والتحديات المرتبطة بالتكنولوجيا، وإمكانيات التغيير الاقتصادي، وسبل بناء أنظمة ومؤسسات حكومية مرنة وسريعة الاستجابة. ومن خلال العمل المشترك والتعاون البناء والمثمر، يمكننا جمع معارفنا وخبراتنا لبناء عالم قوي مرن وقابل للتجدد، لأن قراراتنا اليوم يمكن أن تكون السبيل لتأمين مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

محمد عبد الله القرقاوي

وزير شؤون مجلس الوزراء - دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مؤسسة القمة العالمية للحكومات

المقدّمة

تواجه الحكومات في الوقت الحالي واقعاً جديداً يتسم بالغموض وسرعة التغيير وهو ما يفتح المجال أمام ظهور تحدياتٍ وفرصٍ جديدة من نوعها. فالعالم الذي نعيش فيه الآن لا يبدو مختلفاً فحسب، بل هو مختلف بالفعل.

يفرض هذا الواقع الجديد على قادة الحكومات 22 تحدياً مقسمة إلى أربع فئات تستلزم اتخاذ قرارات حاسمة وتشمل الاستعداد لحالات الطوارئ، وتقريب وجهات النظر، واستشراف التهديدات غير التقليدية، والاستجابة للتوجهات التحويلية الجديدة، وإشراك أطراف معنيين جدد، واغتنام الفرص التي يتيحها الابتكار.

ومن خلال استشراف الأحداث التي تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة، واتخاذ تلك القرارات في الوقت المناسب، يمكن لقادة الحكومات تحقيق مكاسب استراتيجية، وتعزيز قدرة حكوماتهم على الصمود في وجه التغيير، وتسريع وتيرة النمو خلال المرحلة المقبلة.

القمة العالمية للحكومات

كيرني
معهد التحولات الوطنية

22 قراراً حاسماً
أمام قادة الحكومات في عالمٍ متغير

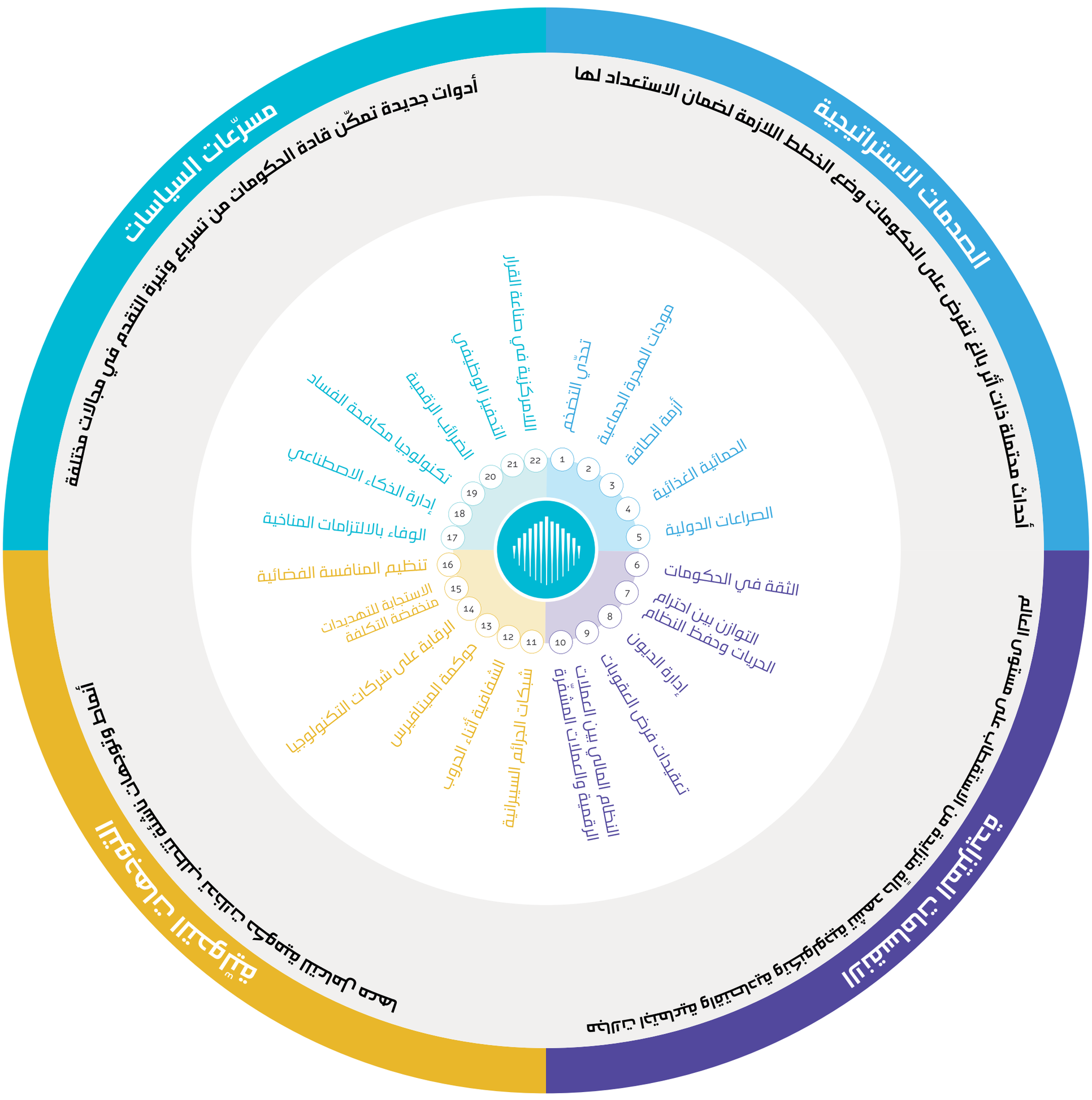

التحديات الاستراتيجيّة

أحداث محتملة ذات أثر بالغ تفرض
على الحكومات وضع الخطط
اللازمة لضمان الاستعداد لها.

تحدّي التضخم:
تحقيق التوازن بين استمرار النمو والحدّ من التضخم

1 مخاطر الركود التضخّمي

يواجه واضعو السياسات في جميع أنحاء العالم إشكالية تقليدية تتعلق بكيفية احتواء التضخّم المتزايد دون عرقلة تحقيق النمو. واستجابةً للعواقب الاقتصادية الوخيمة التي سببتها جائحة كوفيد- 19، أطلقت عدة دول على مستوى العالم خطط تحفيز نقدي وضريبي غير مسبوقة.

إلا أن واضعي السياسات، وانطلاقاً من حرصهم على تفادي تكرار الأخطاء في مواجهة الأزمة المالية العالمية، أطلقوا حوافز تجاوزت حجم الطلب الذي تهدف لمعالجته، مما تسبب في تزايد ضغوط التضخم في نطاقات أخرى من الاقتصاد. لا شك أن إطلاق مسمى «أقسى الضرائب» على ظاهرة التضخّم كان قراراً صائباً، وذلك بسبب التبعات الاقتصادية الكبيرة التي يسببها لأصحاب الدخل المنخفض. وقد زادت القيود المفروضة على سلاسل التوريد وعودة التقلبات الجيوسياسية الوضع سوءاً، حيث تسببت في ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما أسهم بدوره في تسارع وتيرة التضخّم، رغم استمرار التعافي الاقتصادي في بعض القطاعات على نحوٍ متقلّب.

وبالنسبة لقادة الحكومات، يعتبر التعارض بين ضرورة الحفاظ على استقرار الأسعار مع الإبقاء على معدلات التوظيف الملائمة والنمو الاقتصادي تحدياً كبيراً يذكرنا بالكساد الذي شهده العالم في السبعينيات. ويتطلب حل هذه المشكلة وضع مجموعة من السياسات الدقيقة المتكاملة التي تستهدف القضايا الأهم وتعالجها في الوقت المناسب.

المؤشرات الرئيسية

تقدّر دراسة أجرتها جامعة هارفارد أن الانخفاض في معدل التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ **7.3 مليون**[1] ، وذلك مقارنةً مع مستواه قبل تفشّي جائحة كوفيد- 19، حيث انخفض عدد الوظائف في الولايات المتحدة عن مستوى ذروته السابقة بحوالي **2.1 مليون** وظيفة. [2]

تسارع التضخم في منطقة اليورو ليسجّل **%5.8** خلال شهر فبراير من العام **2022**، وذلك قبل ظهور المخاطر الجيوسياسية التي فرضت تقلّبات إضافية على أسعار السلع الأساسية في بدايات شهر مارس.[3]

انخفاض معدل التوظيف مقارنة بما قبل الجائحة

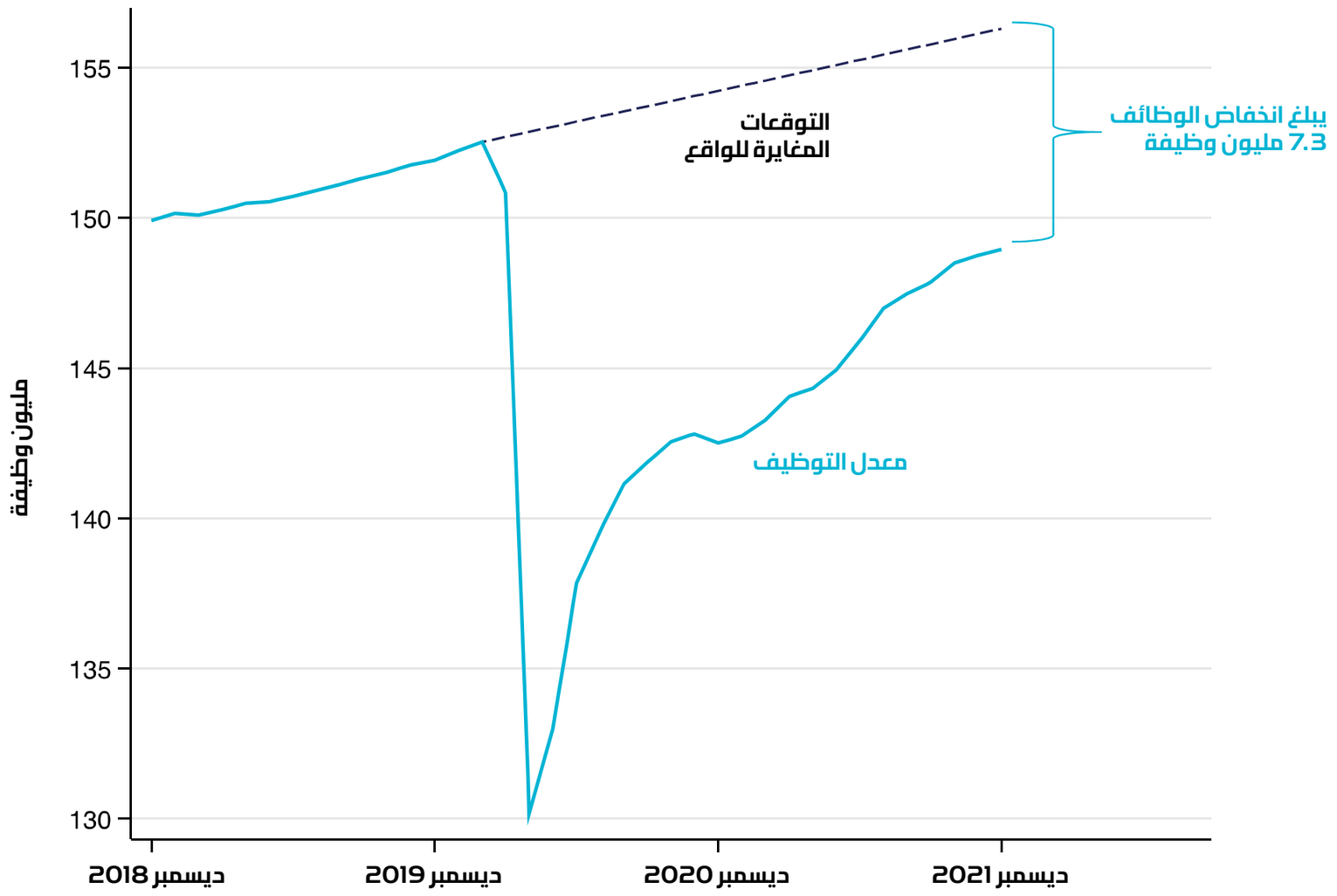

المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية
(https://www.nber.org/system/files/working_papers/w29739/w29739.pdf)

[1] https://www.nber.org/papers/w29739
[2] https://www.usatoday.com/story/money/2022/03/04/jobs-report-february-unemployment-rate/9368885002/
[3] https://www.politico.eu/article/eurozone-inflation-hits-record-of-5-8-percent/

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلّق بتصميم سياسات الحدّ من التضخم دون التسبّب بانكماش اقتصادي حاد، حيث تتلخص المعضلة الأساسية في أن فرض إجراءات التضييق المالي المطلوبة لإبطاء وتيرة التضخّم قد يعرقل نمو القطاعات الاقتصادية التي ما زالت تحاول التعافي من تبعات الجائحة، في حين قد يتسبّب الإخفاق في معالجة التضخّم في تراجع مستويات التوقّعات السوقية، مما يؤدّي، بالتزامن مع الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية، إلى تزايد احتمال حدوث الكساد، ما يشكّل تحدّياً أكثر خطورةً قد لا تكون معالجته ممكنة من دون وضع سياسات قاسية للغاية.

ويجب اعتماد منهج متكامل للسياسات المالية والضريبية من أجل تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي. ففي حين أن فرض إجراءات التضييق المالي قد يكون ضرورياً لتثبيت مستوى الطلب، ينبغي على واضعي السياسات تصميم وتطبيق مجموعة من الإجراءات الخاصة بكل قطاع على حدة، وذلك من أجل تخفيف وتيرة القيود المفروضة على سلاسل التوريد ومساعدة القطاعات الاقتصادية المتضررة. وسيكون تطبيق هذه الإجراءات بحسب حالة كلّ بلد، لا سيما وأن الظروف الاقتصادية تختلف بحسب معدّلات نمو الناتج المحلّي الإجمالي والتضخّم والاحتياطات المالية الوطنية والديون.

وستركز بعض الإجراءات الحكومية الفعّالة على تعزيز قدرات النظام الاقتصادي، من خلال وضع برامج للحدّ من العوائق في سوق العمل والقيام باستثمارات فورية على مستوى سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية، ولن تسهم هذه السياسات في تخفيف القيود المفروضة على سلاسل التوريد فحسب، بل ستساعد على توسّع الشركات ونموّها، وتوفير حماية إضافية ضد الركود الاقتصادي في ظل فرض إجراءات التضييق المالي في المستقبل.

قد يؤدي تزامن حدوث الركود والتضخم
إلى ظهور تحدي اقتصادي كبير لا يمكن
التغلب عليه من دون اتخاذ إجراءات قاسية.

موجات الهجرة الجماعية:
الاستعداد لاحتواء أزمة اللاجئين والمهاجرين

2 ارتفاع معدلات الهجرة القسرية

خلال أول أسبوعين من الحرب الروسية الأوكرانية، فرّ 2.6 مليون[4] مواطن أوكراني من بلادهم. ووفقاً لمفوّض الأمم المتّحدة السامي لشؤون اللاجئين،[5] تعتبر أزمة اللاجئين الأوكرانيين الأسرع تفاقماً في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. تتزامن هذه الأزمة أيضاً مع وجود حوالي 82.4 مليون نازح[6] في العالم. وعلى الرغم من هذه الإحصائيات المقلقة، فإنه من المحتمل أن تتفاقم العوامل المتسببة في حدوث الهجرة القسرية - مثل الحروب وانعدام الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية وغيرها - وتزداد وتيرتها على المدى القريب والمتوسط.

في الواقع، تعتبر سرعة تفاقم الأزمة الأوكرانية مثالاً واضحاً على سرعة ظهور التحديات. ويجب على قادة الحكومات وضع الخطط الاستباقية لتقييم وزيادة القدرة الاستيعابية لبلادهم – على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي– لضمان الاستعداد لأي أزمات قد تسفر عن بدء موجات الهجرة الجماعية.

[4] https://data2.unhcr.org/en/situations/ukraine
[5] https://twitter.com/Refugees/status/1500822336672608262
[6]https://gho.unocha.org/trends/forced-displacement-record-levels-COVID-19-hampers-durable-solutions

المؤشرات الرئيسية

بلغت نسبة النازحين قسراً الذين تستضيفهم البلدان المجاورة **73%**.[7]

بلغت نسبة النازحين قسراً الذين تستضيفهم البلدان النامية **86%**.[8]

أعلى الدول استضافة للاجئين في العالم

منظمة العفو الدولية
https://www.amnesty.org/en/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants/global-refugee-crisis-statistics-and-facts/

[7]https://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html
[8]https://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html

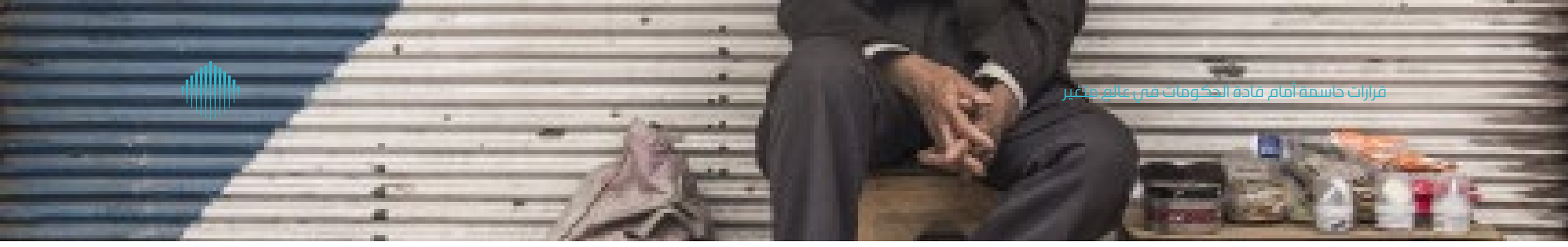
قرارات حاسمة أمام قادة الحكومات في عالم متغير

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

يواجه قادة الحكومات الآن تحدّيات وقرارات حاسمة فيما يتعلق بكيفية الاستعداد لموجات الهجرة الجماعية التي قد تواجهها بلادهم والآلية الأكثر فاعلية في استيعاب أعداد النازحين. ومع تزايد الاضطرابات الاقتصادية والنزعات القومية في بعض الدول، ظهرت حالة من التخوف بين المواطنين إزاء استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين في بلادهم، غير أن استيعاب هؤلاء اللاجئين واستضافتهم ليس خياراً إنسانياً فحسب، بل ربما يكون مفيداً على مستوى تحقيق النمو والازدهار في الدولة. عادةً ما ينضم اللاجئون إلى سوق العمل ويسهمون في خلق الوظائف، مما يؤدّي إلى زيادة مستوى الطلب في الاقتصاد، كما يسهمون في زيادة إيرادات الدولة من خلال تسديد الضرائب. وقد كشفت إحدى الدراسات أن قيمة العائدات الاقتصادية لكل يورو يُستثمر في دعم اللاجئين في الاتحاد الأوروبي تساوي اثنين يورو. [9]

وعليه، يواجه قادة الحكومات تحدي الموازنة بين التكاليف الاقتصادية لاستضافة اللاجئين على المدى القريب والإسهامات الاقتصادية الإيجابية المتحققة على المدى البعيد، حيث ينبغي تحقيق التوازن المذكور في ظل العوامل الاجتماعية الديناميكية الصارمة، وقد يؤدي التعثر في استشراف الأبعاد الاقتصادية لتدفّق اللاجئين والفجوات المجتمعية التي قد تترتب على زيادة عدد السكان إلى فرض أعباء اقتصادية يصعب تحملها وشحن الخطاب السياسي بانتقاد اللاجئين، وربما تزايد العنف بين المواطنين واللاجئين.

عند تقييم قادة الحكومات لقدرة بلادهم على استضافة اللاجئين، ينبغي أولاً تقييم المخاطر التي قد يواجونها، ومنها على سبيل المثال، تقييم وضع البلدان المجاورة التي يكون احتمال تعرضها للمخاطر مرتفعاً بسبب التحديات المناخية أو العنف السياسي أو الاعتداءات، وتقييم وضع الدول المعادية المجاورة التي قد تلجأ إلى استخدام سلاح ما يطلق عليه «أسلحة الهجرة الجماعية»[10] ، حيث يتم إسكان النازحين في المناطق الواقعة على الحدود مع الدول المعادية في بعض الأحيان بقصد التسبب بالاضطرابات. وبالإضافة إلى سعي قادة الحكومات إلى فهم الحجم المحتمل لعدد المهاجرين، ينبغي أيضاً تقييم العوامل الديناميكية لمجتمعاتهم، ومنها تحديد الاضطرابات الاقتصادية أو العرقية أو الدينية والاستقطاب السياسي التي قد تنشأ عن الظهور المفاجئ لمجموعات سكانية جديدة. واستناداً إلى فهم هذه العوامل، يمكن لقادة الحكومات البحث عن الوسائل اللازمة لرأب الصدع في نسيج المجتمع وتحديد المتطلّبات المرتبطة بتحقيق نجاح دمج المهاجرين في المجتمع المُضيف (بما في ذلك تعليم اللغة وتقديم خدمات الإسكان)، وتحديد الفرص المتاحة للمهاجرين من أجل المساهمة الفعّالة في تحقيق ازدهار الدولة ونموها الاقتصادي.

[9]https://www.tent.org/resources/refugees-work-humanitarian-investment-yields-economic-dividends/
[10]https://www.belfercenter.org/publication/weapons-mass-migration-forced-displacement-coercion-and-foreign-policy

أزمة الطاقة:
تعزيز المرونة في بيئة مضطربة

3 اضطراب نظام الطاقة العالمي

يواجه نظام الطاقة العالمي حالةً متزايدة من الغموض، حيث تتأزم العلاقات القوية والمتبادلة بين الدول في مجال الطاقة بسبب النزاعات، وندرة الموارد الطبيعية، والمنافسة من أجل الحصول على الطاقة البديلة، وأزمة التغيير المناخي. مع ذلك، من المتوقع ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة بجميع أنواعها بنسبة 50% بحلول العام 2050.[11]

ويتضح من المشهد الحالي أن نظام الطاقة العالمي محفوف بالتعقيدات والمخاطر. وهذا المستوى من الغموض والتعقيد يتطلب من قادة الحكومات العمل على ضمان أمن الطاقة على المدى القريب، وتعزيز المرونة على المدى البعيد في ظل آفاق الاستثمار بعيد المدى والتوزيع غير العادل لمصادر الطاقة.

[11] https://www.eia.gov/outlooks/ieo/consumption/sub-topic-01.php

المؤشرات الرئيسية

يبلغ عدد البلدان المستوردة للنفط الخام عالمياً **83** بلداً.[12] ومن بين **38** دولة في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن النرويج وكندا وأستراليا هي الدول الوحيدة المصدرة للطاقة.[13]

في السنوات الأخيرة، شهدت أسعار الطاقة تقلبات كبيرة - من المتوقع استمرارها في المستقبل[14] - بسبب تغير الطلب، والاضطرابات السياسية والتطورات التكنولوجية في مصادر الطاقة المتجددة وتقلبات أسعار الصرف.

السعر اليومي للعقود الآجلة لخام برنت

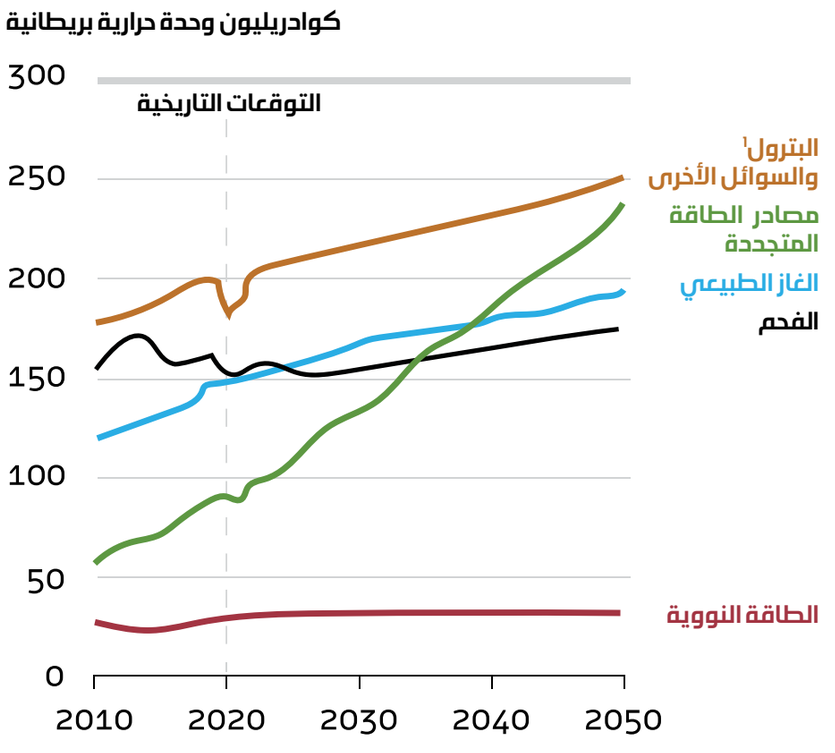

إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الطاقة الدولية
https://www.eia.gov/outlooks/ieo/consumption/sub-topic-01.php

[1]يشمل الوقود الحيوي

[12]https://www.cia.gov/the-world-factbook/field/crude-oil-imports/country-comparison
[13]https://www.cia.gov/the-world-factbook/field/crude-oil-imports/country-comparison
[14]https://www.abnamro.com/research/en/our-research/uncertainty-reigns-in-energy-prices

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بتعزيز قدرة بلادهم على ضمان أمن الطاقة في ظل التقلبات الجيوسياسية المتزايدة. مع ذلك، تكمن المعضلة الأساسية في أن عدم استقرار الطاقة على المستوى العالمي يتطلب اتخاذ إجراءات في القريب العاجل، ربما تتسبب في تقويض المرونة المستقبلية لصالح أمان الطاقة الحالي.

وسيتسبّب عدم نجاح الدول في اتخاذ إجراءات حازمة من أجل ضمان أمن الطاقة على المدى القريب في تعريض المواطنين والاقتصاد إلى نقص موارد الطاقة أو شراء الطاقة بأسعار مرتفعة غير مسبوقة. أمّا إذا قامت الحكومات بوضع سياسات غير مدروسة لا تتطرّق إلى تقييم حالة الغموض المحيطة بمستقبل الطاقة، فقد تواجه الدول نقصاً في موارد الطاقة خلال الأزمات المستقبلية، علاوةً على مواجهة المخاطر المختلفة للتغيير المناخي.

تواجه الدول تحديات خاصة وعامة فيما يتعلّق بتوريد الطاقة، وذلك من حيث مزيج الطاقة المتغير، والمواقع الجغرافية التي تفرض صعوبات محتملة على التوريد، واختلاف قدرات استخدام التقنيات المتطورة، والقدرات المالية المحدودة، واختلاف وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد على الطاقة الأحفورية، والتغييرات على مستوى العلاقات الدولية، وغيرها من العوامل. وتحتاج كل دولة إلى وضع أجندة مختلفة للطاقة وفقاً للاستهلاك الحالي والتزامات مكافحة التغيير المناخي.

وفي حين أن الإنتاج المحلي والابتكارات التقنية المرتبطة بالطاقة ضرورية، أكدت التجارب السابقة أن الاستقلالية في مجال الطاقة محفوفة بالمخاطر والتحديات، حيث يظل التعاون على المستوى العالمي ركيزةً أساسيةً في إطار ضمان أمن الطاقة. وبالإضافة إلى تنويع العلاقات التجارية الدولية وتحقيق التوازن فيها، يمكن للدول تعزيز المرونة في مجال الطاقة عبر إقامة شراكات تتضمن البنى التحتية للطاقة ومشاركة التقنيات وتسريع وتيرة الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية. وتفرض أزمة الطاقة الحالية ضرورة اعتماد نهج يوازن بين العلاقات ومصادر الطاقة المختلفة ويضمن المرونة اللازمة لمواجهة الصدمات الاستراتيجية مع الاستثمار في الاستعداد للمستقبل.

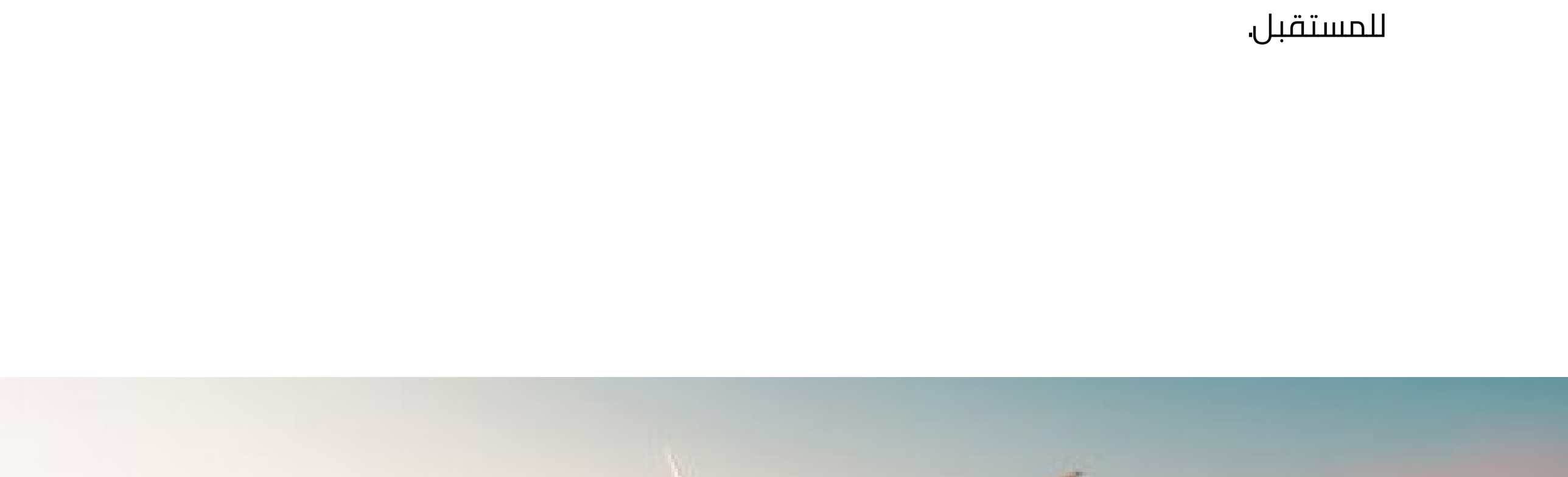

الحمائية الغذائية: مواجهة تحديات الأمن الغذائي العالمي

4 السبب الرئيسي لغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي

كانت مستويات انعدام الأمن الغذائي في ازدياد حتى قبل انتشار جائحة كوفيد- 19، وقد أدت الجائحة وانخفاض معدل الإنتاج الزراعي في أمريكا اللاتينية إلى تفاقم هذا التحدي. ومن المتوقع أن يزداد خطر انعدام الأمن الغذائي وندرة الموارد عالمياً بوتيرة لم يشهدها العالم منذ قرون بعد نشوب الحرب في أوكرانيا. ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل، أهمها أن أوكرانيا مصدّر رئيسي للقمح والشعير والذرة،[15] وقد ترتب على الصراع القائم فيها توقف الإنتاج والشحن، كما عرقل عملية الزراعة خلال فصل الربيع، مما تسبب في نقص إضافي في هذه الموارد الغذائية. وتعد روسيا أيضاً من كبار مصدّري المنتجات الزراعية. [16]

حلّت روسيا وأوكرانيا في العام 2021 في المراتب الثلاثة الأولى ضمن قائمة الدول المصدّرة للقمح والذرة وغيرها من المنتجات الزراعية. ورغم أن العقوبات لم تطل القطاع الزراعي بشكلٍ مباشر وقت كتابة هذا التقرير، فقد استبقت روسيا احتمال فرض العقوبات على هذا القطاع وقامت بتخفيض صادراتها من المنتجات الزراعية. قد يبدو التأثير السياسي للتضخّم الغذائي واضحاً، والتاريخ حافل بأمثلةٍ مشابهة، بدءاً من الثورة البلشفية ووصولاً إلى الاحتجاجات الأخيرة في بيرو، إذ يُعدّ ارتفاع الأسعار أحد أهم أسباب الاضطراب السياسي والاجتماعي. ونتيجةً لذلك، وبالنظر إلى العقوبات غير المسبوقة، يتزايد احتمال استغلال التضخّم الغذائي كأداة للتأثير الجيوسياسي. وفي ظل هذه الظروف، ربما تقوم بعض البلدان الأخرى المنتجة للمواد الغذائية بتخفيض صادراتها بما يضمن استقرار الأسعار محلياً، وقد تؤدي هذه الحمائية الغذائية إلى نتائج كارثية على مستوى انعدام الأمن الغذئي وتضخم أسعار السلع الأساسية

[15] https://www.washingtonpost.com/business/2022/02/26/ukraine-russia-wheat-exports/
[16] https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf

المؤشرات الرئيسية

ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية بنسبة **20.7%** في شهر فبراير مسجلةً بذلك أعلى ارتفاع لها.[17]

تساهم روسيا وأوكرانيا بنسبة **29%** في صادرات القمح على مستوى العالم.[18]

ارتفع عدد الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بنحو **276 مليون** شخص[19] في العام **2022** مقارنةً بالعام **2019**.

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية بالقيم الاسمية والحقيقية

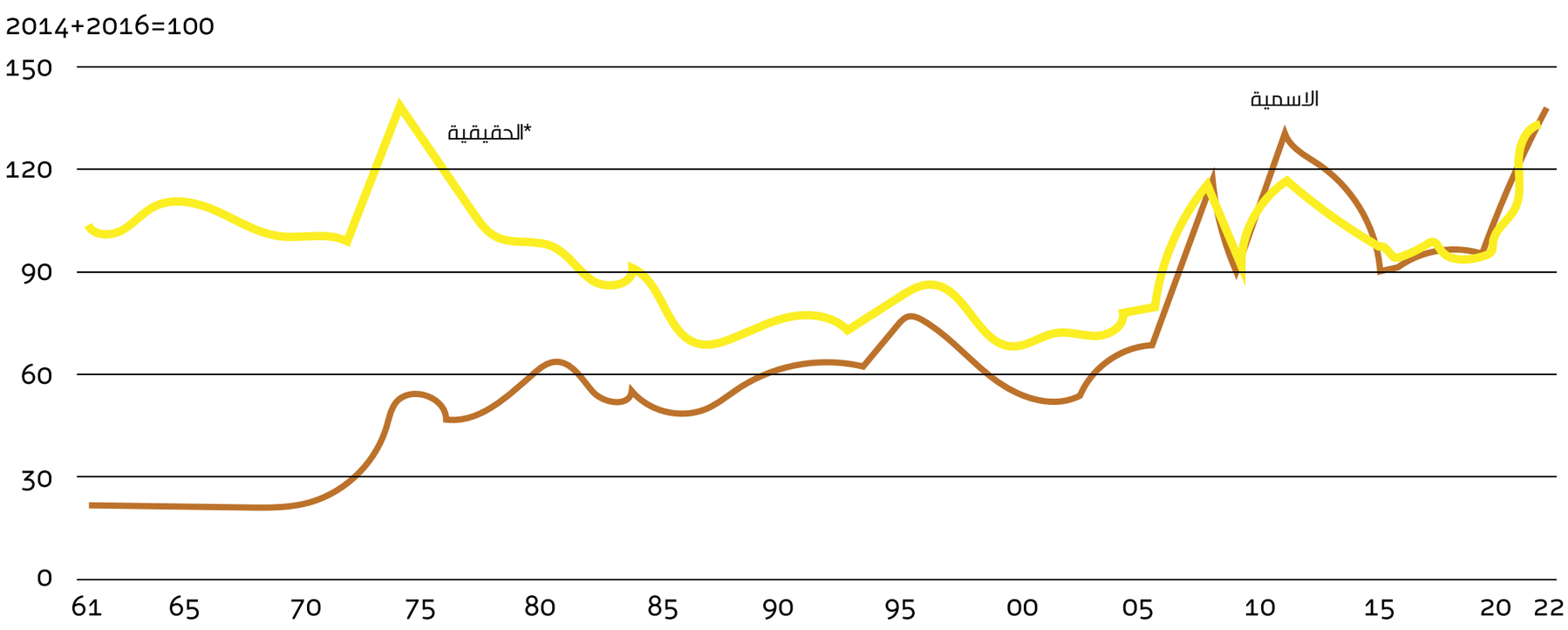

*مؤشر السعر الحقيقي هو مؤشر السعر الاسمي المخفض عن طريق مؤشر قيمة وحدة التصنيع (MUV) التابع للبنك الدولي

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/

[17] https://www.reuters.com/world/food-prices-hit-record-high-february-un-agency-says-2022-03-04/
[18] https://www.cnbc.com/2022/02/23/impact-of-russia-ukraine-on-supply-chains-food-metals-commodities.html
[19] https://www.wfp.org/hunger-catastrophe

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بالاستعداد لأزمة الغذاء التي بدأت تلوح في الأفق. وتكمن المعضلة الرئيسية في الخطر المتصاعد والناجم عن القيود المتزايدة على الصادرات التي تفرضها البلدان ومحاولات التحكم بأسعار السلع الرئيسية سريعة التقلب. غير أن صادرات المنتجات الغذائية ما هي إلا جزء من المشكلة، ويكمن الجزء الثاني في الأسمدة. تُعد أوكرانيا وروسيا من أكبر مصدّري البوتاس والفوسفات،[20] وهما من المواد الأساسية لقطاع الإنتاج الزراعي، لا سيما في ظل التغيير المناخي والضغوط التي يفرضها على مستوى الإنتاجية. كما يعدّ الغاز الطبيعي عاملاً أساسياً في قطاع الزراعة، وتخضع أسعاره لضغوط كبيرة بسبب الحرب.

ويعتبر تحديد مواطن الاضطراب في سلاسل التوريد الحالية وتنويع محفظة الموردين من الأولويات الملحّة للدول المستوردة للأغذية. أما في الدول المصدّرة، فإن قرارات تحديد أحجام الصادرات ستكون لها تبعات بالغة الأهمية عالمياً، حيث يمكن أن تؤدي إلى استمرار الارتفاع في أسعار السلع الأساسية أو وضع حدّ لهذا الارتفاع. وإذا أرادت الأنظمة الاقتصادية المتقدمة والمؤسسات الدولية الرائدة تفادي وقوع كارثة عالمية، لا بد لها من أن تضع مساعدة الفئات السكانية الأكثر ضعفاً على رأس أولوياتها الاستراتيجية. وأخيراً، من الأهمية بمكان وقف استخدام المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، لا سيما خلال هذه الفترة الحرجة التي يواجهها أغلب السكان في العالم.

[20] https://www.reuters.com/business/global-food-supply-risk-russian-invasion-ukraine-yara-says-2022-03-01/

الصراعات الدولية: ضمان الأمن العالمي في المستقبل

5 ضغوط متزايدة لتحديد الولاءات والتحالفات

من المتوقع أن يشهد العام المقبل صراعات لم نشهدها منذ نهاية الحرب الباردة. وفي ظل الاقتصاد العالمي المترابط حالياً، سيترتب على أي حربٍ مخاطر اقتصادية وجيوسياسية، حتى في الدول غير المعنية بالصراع.

تواجه البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية المتقدمة أيضاً مخاطر كبيرة، بسبب استثماراتها الاستراتيجية في نظام دولي تحكمه القواعد والذي يكون الأكثر تضرراً من نشوء النزاعات الكبرى. ولمواجهة ذلك، ينبغي على قادة الحكومات اعتماد منهج واضح للتفكير في ضمان ازدهار دولهم في الحاضر والمستقبل، في حال نشوب حرب بين شركاء مهمين يتوقعون منهم المساعدة.

المؤشرات الرئيسية

تتزايد مخاطر نشوب النزاعات بين الدول. وحدد المحللون المدنيون والعسكريون مجموعة من العوامل التي يُرجّح أنها تشعل فتيل الحرب بين دول ذات ثقل عسكري في مناطق مختلفة في العالم.[21]

أشارت الأبحاث التي أعدها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى زيادة الإنفاق العسكري في العام **2019**، بعد تراجعه بوتيرة ثابتة منذ العام **2009**. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن هذا الإنفاق سيرتفع بوتيرة متسارعة خلال السنوات المقبلة.[22]

الإنفاق العسكري عالمياً (% من الناتج المحلي الإجمالي)

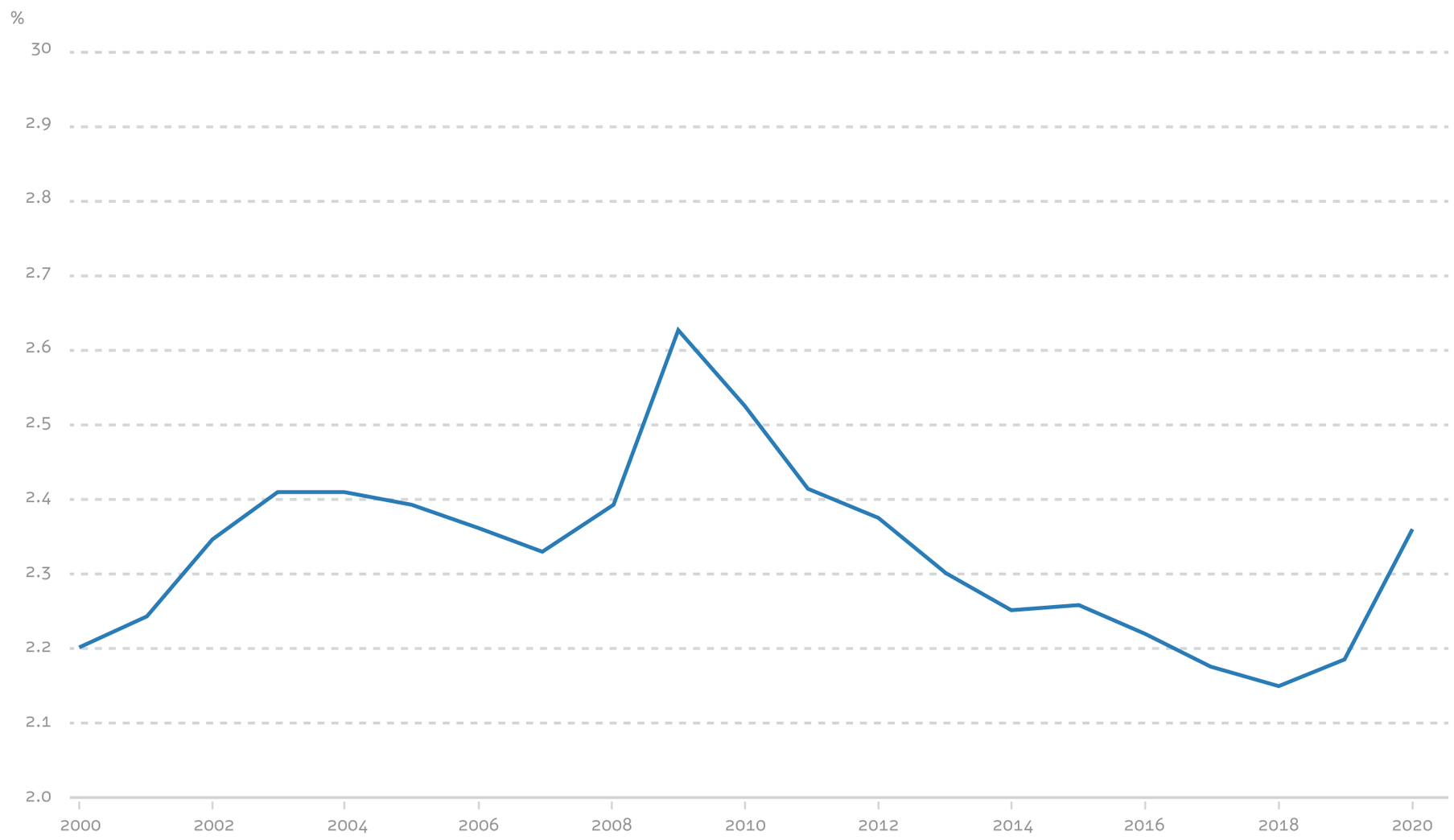

البنك الدولي (بيانات من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام)، الإنفاق العسكري على مستوى العالم (% من الناتج المحلي الإجمالي)
https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS

[21] https://www.blackrock.com/corporate/insights/blackrock-investment-institute/interactive-charts/geopolitical-risk-dashboard
[22] https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بوجوب الانحياز لأحد أطراف النزاعات الدولية غير المتوقعة. والتحدي الأساسي هنا هو تحديد المعايير الواجب وضعها في الاعتبار عند اتخاذ هذا القرار، فقد تؤثّر القرارات المتّخذة بالاستناد إلى المصالح الاقتصادية أو الأمنية على المدى القريب على جودة «السلم» السائد فيما بعد حل النزاع، فيما قد تكون الآثار السلبية الناجمة عن الخيارات الأكثر تعقيداً أكبر من قدرة الدول على الصمود، حتّى بالنسبة للدول الأكثر استعداداً لمواجهة مثل هذه النزاعات، مما يهدّد الاستقرار وقدرة الحكومة على البقاء. وربما تحدث عواقب مماثلة في حالة عدم اتخاذ قرار بشأن الانحياز للشركاء الدوليين التقليديين أو البقاء على الحياد.

عادةً ما يكون الانحياز الطبيعي في مثل هذه الحالات تجاه الحلفاء التقليديين، غير أن حالة التحفّظ السائدة بين الأطراف التي تعمل على ضمان الاستقرار الدولي بشأن اتخاذ موقف محدد في النزاعات التي نشبت مؤخراً تزيد من احتمال إخفاق الالتزامات التي جازفت الدولة باتخاذها أو عدم تقديم الطرف الآخر لنفس الدعم والاستجابة عند الحاجة لها. ويستدعي ذلك الحفاظ على كافة الخيارات. ويشير حساب المصالح الاقتصادية إلى أهمية وضع العلاقات التجارية المهمة في الاعتبار في حالة اتخاذ قرار بشأن الانحياز لطرف دون الآخر، مع التأكد من أن هذه العلاقات التجارية ستبقى كما هي في مرحلة ما بعد النزاع، لأن بعض الأنظمة الاقتصادية لا تولي اهتماماً كبيراً لهذه القواعد. ويؤدي ذلك إلى ظهور تحدٍ آخر يتعلق باتخاذ قرار الانحياز استناداً إلى القيم وليس إالى المعايير الموضوعية، فالقيم غير المشتركة تعدّ أساساً هشاً لترسيخ العلاقات الدولية.

وفي ظل هذه القضايا الشائكة، قد يكون التزام الحياد هو الخيار الأنسب لبعض الدول في ظروف بعينها، رغم أنها قد تتسبب في انعزال اقتصادي وسياسي وفقدان لثقة الدول الصديقة التي ترى هذا الحياد خيانة. وقد تفسّر بعض الدول الأخرى هذا الحياد على أنه استقلالية استراتيجية، إلا أن ذلك ربما يكون رأياً للدول المجاورة والحليفة فقط، خصوصاً في الحالات التي تتطلب اتخاذ قرارات صعبة من شأنها تحديد كيفية وحجم الاستثمار في تحقيق المرونة اللازمة للخروج من العزلة. ولذلك، ينبغي على قادة الحكومات التفكير في الطريق الأمثل للعيش في عالم محفوف بالصراعات والاستعداد لاتخاذ خيارات صعبة وقت الحاجة.

الانقسامات المتزايدة

مجالات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية تشهد حالةً متزايدة من الاستقطاب على مستوى العالم

النظام المالي بين العملات الرقمية والعملات المشفرة:
تحقيق التوازن بين الابتكار والنظام في إدارة العملات الرقمية الوطنية

6 تطور مفهوم النقود

يعتبر انتشار العملات المشفرة على نطاق واسع ثورةً في عالم التداول الاقتصادي ومنعطفاً تاريخياً في المفهوم التقليدي للنقود. وتوفر هذه التقنية الاقتصادية الجديدة، رغم تقلّباتها، مزايا حقيقية متعدّدة تشمل أشكالاً جديدة من الشمول المالي والتعاملات السلسة العابرة للحدود، حتّى باتت العملات المشفرة محركاً أساسياً لنمو الاقتصاد الرقمي العالمي. إلا أن هذه العملات تفرض تحديات جديدة على قادة الحكومات. فهناك مخاطر عدة مرتبطة بالعملات الرقمية غير الخاضعة للتنظيم منها على سبيل المثال أن تعدين البيتكوين يستهلك نفس كمية الكهرباء التي تستهلكها هولندا.[23] إضافةً إلى ذلك، تُعتبر العملات الرقمية غير الخاضعة للتنظيم محركاً أساسياً للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة[24]، لأنها الوسيلة الأساسية التي يستخدمها منفذو الجرائم الإلكترونية للحصول على أموال الفدية.[25] أما بالنسبة للمستهلكين والمستثمرين، فإن هذه العملات الجديدة تحمل في طيّاتها مخاطر كبيرة تتعلق بالاحتيال وانتهاك الخصوصية.

وعلى الرغم من اعتبار البيتكوين حالياً أحد الأصول المالية المرتبطة بالمضاربة، فهناك بعض العملات المشفرة الأخرى التي تدعم استخدام التكنولوجيا وتوفر عملات مستقرة مدعومة باحتياطي أصول سائلة مربوطة بعملات تقليدية. وفي حين أن هذا الدمج يعزز إمكانية الاعتماد على هذه العملات، فإن طبيعة ونطاق التكامل بين هذه الأشكال الجديدة للأصول الرقمية والنظام المالي التقليدي ما زالت غير واضحة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام واضعي السياسات. وقد أدى ذلك إلى قيام «مجلس الاستقرار المالي» بالتحذير[26] من أن المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي العالمي «تتزايد بوتيرة متسارعة».

[23] https://ccaf.io/cbeci/index/comparisons
[24] https://documents1.worldbank.org/curated/en/896341468190180202/pdf/102953-WP-Box394845B-PUBLIC-WDR16-BP-Do-Digital-Technologies-Facilitate-Illicit-Financial-Flows-Tropina.pdf
[25] https://www.npr.org/2021/06/10/1004874311/how-bitcoin-has-fueled-ransomware-attacks
[26] https://www.ft.com/content/5be86187-1b79-4eb9-8272-116d001dec17

المؤشرات الرئيسية

تعمل **87** دولة، تمثل أكثر من **90%** من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، على دراسة إصدار عملات رقمية تابعة للبنك المركزي.[27]

ارتفعت القيمة السوقية للعملات الرقمية في العام **2021** بنحو **1.5** تريليون دولار أمريكي.[28]

180 مليار دولار أمريكي هو إجمالي القيمة السوقية للعملات الرقمية المستقرة، مقارنةً بـ **38** مليار دولار أمريكي قبل عام.[29]

ارتفاع القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفّرة في عام واحد

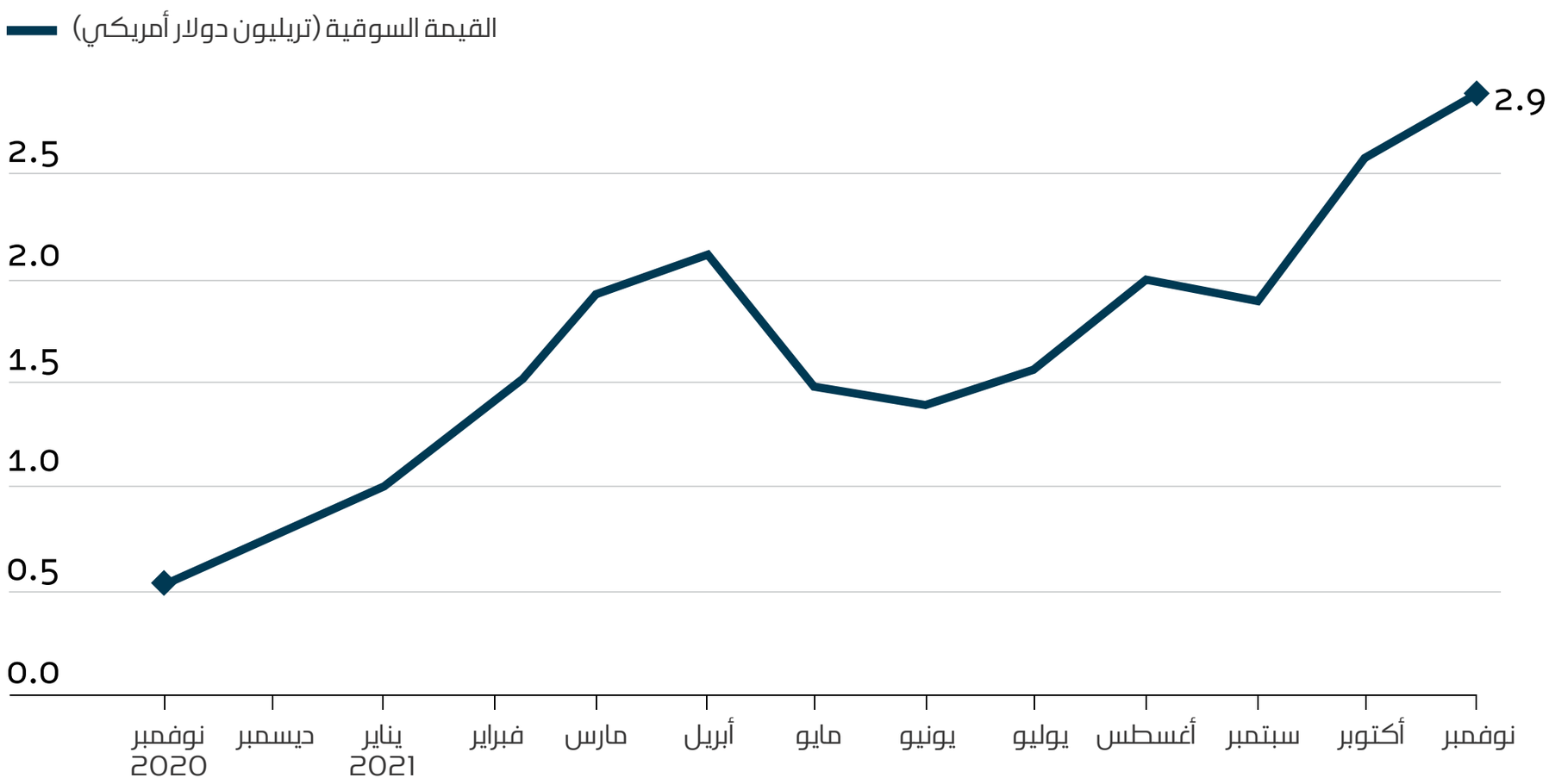

بيانات الفترة من 30 نوفمبر 2020 إلى 9 نوفمبر 2021

فورتشن
https://fortune.com/2021/11/09/cryptocurrency-market-cap-3-trillion-bitcion-ether-shiba-inu/

[27]https://www.atlanticcouncil.org/cbdctracker/
[28]https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-12-20/cryptocurrencies-and-bitcoin-btc-2021-year-in-charts?sref=EReCzF4D
[29]https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-02-24/stablecoins-soar-in-value-as-everything-else-in-crypto-shrinks?sref=EReCzF4D

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة بشأن تنظيم العملات المشفرة وتحديد دورها في النظام المالي مقارنةً بالعملات التقليدية والعملات الرقمية تابعة للبنك المركزي والآخذة في الانتشار. لكن التحدي الرئيسي يتمثل في تحقيق التوازن بين الابتكار والشمولية والفعالية من جانب وبين الاستقرار المالي والإنصاف والعدالة من جانب آخر. ويتطلب هذا القرار الموازنة بين مزايا العملات المشفرة متمثلة في الابتكار والشمولية وتسهيل التعاملات التجارية بين الدول وبين المخاطر التي يمكن أن تفرضها هذه العملات على استقرار النظام المالي.

في معظم الدول، من المرجح أن يكون الحلّ إصدار عملات رقمية تابعة للبنك المركزي بما يوفر مزايا العملات المشفرة ولكن في بيئة خاضعة للتنظيم والشفافية. وعلى كل حال، تتطلب العملات المشفرة نفسها اعتماد نهج تنظيمي يتضمن تقييماً لمدى تحكّم القطاع الخاص في البنية التحتية لنظم السداد في الدولة. ونظراً للتقلبات المتزايدة المحتملة في النظام الاقتصادي العالمي، تقتضي المرونة المالية وضع نهج قوي للبنية التحتية لنظم السداد. إضافة إلى ذلك، يجب أن يراعي النهج التنظيمي إدارة مخاطر تهريب رؤوس الأموال وضمان حماية المستهلكين، لا سيما فيما يتعلق بالخصوصية. ومن بين الإجراءات الأساسية لتحقيق الاستفادة القصوى من منظومة العملات المشفرة الخاصة ضمان استمرار تنافسيتها وعدم السماح بسيطرة عدد محدود من الأطراف عليها.

تعقيدات فرض العقوبات: إدارة العلاقات المالية الدولية

7 أدوات القوة الاقتصادية الجديدة

يُعدّ مفهوم الجيواقتصادية – أي استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف جيوسياسية[30] - أحد العوامل الرئيسية لتحديد نفوذ الدول. ومع اندلاع الأزمة في أوكرانيا، فرضت القوى الغربية وحلفاؤها حول العالم مجموعة شاملة من العقوبات المالية والتقنية الأولى من نوعها على قوة عظمى مسلحة نووياً.[31]

حتى كتابة هذا التقرير، لم يعلن أيّ من القادة في الغرب عن شروط رفع تلك العقوبات، لذلك من المحتمل أن تستمر العقوبات فترة من الوقت. ومع وجود نظام مالي عالمي مترابط وفي ظل الترابط بين سلاسل التوريد العالمية، يبدو أن طبيعة العقوبات تتخطى الآثار المباشرة التي فُرضت من أجلها على نحو بالغ التعقيد والغموض أيضاً.

علاوة على ذلك، فإن الدول التي تتعمد الإخلال بالعقوبات عادةً ما تخفي طريقة الإخلال بها، مما يعرض أعمالها وشركاءها التجاريين إلى مخاطر غير واضحة، ما يشكّل متاهةً ينبغي على الحكومات الخروج منها بأمان، خصوصاً فيما يتعلق بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية العالمية والالتزام بالعلاقات الدولية وسط المسارات المحفوفة بالمخاطر المتعددة.

[30]https://www.chathamhouse.org/2016/12/geoeconomics-explained
[31]https://warontherocks.com/2022/03/the-russian-sanctions-regime-and-the-risk-of-catastrophic-success/

المؤشرات الرئيسية

ظهرت آثار العقوبات المفروضة على روسيا فور تطبيقها حيث فقد الروبل الروسي حوالي **40%** من قيمته مقابل الدولار الأمريكي،[32] في حين قام المصرف المركزي الروسي بزيادة معدّلات الفائدة بأكثر من الضعف وفرضت الحكومة قيوداً على حركة رأس المال للمرّة الأولى منذ التسعينيّات.[33]

زيادة العقوبات مع مرور الوقت

قاعدة البيانات VOX EU للعقوبات العالمية
https://voxeu.org/article/global-sanctions-data-base

[32]https://www.nytimes.com/2022/03/09/business/russia-ruble-central-bank.html
[33]https://warontherocks.com/2022/03/the-russian-sanctions-regime-and-the-risk-of-catastrophic-success/

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع تعقيدات فرض العقوبات، بما في ذلك مدى الالتزام بها بموجب الموافقة على العقوبات التي تقرها دول أخرى. لكن التحدي الرئيسي يكمن في تشعب النظام العالمي الذي تتزايد معه الانقسامات السياسية والاقتصادية. ويبدو ذلك واضحاً في الخطوات التي اتبعتها روسيا للتخلص من الارتباط بالدولار الأمريكي: فمنذ العام 2014، وضعت الدولة مجموعة من الأسس لتطوير البنية التحتية المالية المستقلة، كما سعت إلى تخفيض استخدامها للدولار الأمريكي في التعاملات الدولية والاحتياطات في الأسواق المالية الأجنبية. وبحلول نهاية العام 2020، تم تسديد قيمة أكثر من 83% من الصادرات الروسية إلى الصين باليورو.[34] وفي حال تطبيق عقوبات بهذا الحجم، ربما تجد الدول نفسها ملزمة باختيار طرفٍ لمناصرته في موقف تتوتر فيه العلاقات الدولية، بغض النظر عن الاختيار. ويُعتبر الإخفاق في اتخاذ قرار بشأن الالتزام المالي على الصعيد الدولي قراراً بحد ذاته، ففي ظل الخلافات الاقتصادية المتزايدة، يحمل الحياد في طياته عدداً من العوائق والمخاطر المرتبطة به.

ومن أجل تحديد المسار الأمثل للمضي قدماً، ينبغي على قادة الحكومات إجراء تحليل اقتصادي كمي إضافةً إلى التحليلات القائمة على حالات عدم اليقين المستقبلية. بعبارة أخرى، يجب على الحكومات السعي إلى فهم النتائج الاقتصادية لمختلف الخيارات، وذلك بالاستناد إلى مجموعة متنوعة من السيناريوهات. وينبغي أن يغطي التقييم نطاق المشاكل التي قد لا تكون مرتبطة بالاقتصاد ارتباطاً وثيقاً، نظراً لأهمية الحلفاء والشركاء لأسباب أخرى، وخصوصاً في الحالات المتعلّقة بالدفاع الوطني. وتعتبر الظروف الحالية منعطفاً حاسماً قد يتطلب من الحكومات اتخاذ قرارات أصعب، بسبب الانقسامات التي برزت في العالم الذي اعتمد على التكامل الدولي منذ بضعة عقود.

[34] https://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/2022-03-07/anti-dollar-axis?utm_campaign=ln_daily_soc&utm_source=linkedIn_posts&utm_medium=social

إدارة الديون: تعزيز القدرة على الخروج من أزمة الديون

8 أزمات مزدوجة في القطاع المالي العام والمؤسسي

حققت الأعباء المترتبة على الديون مستويات غير مسبوقة، وجاء ذلك نتيجةً مباشرةً لفترةٍ طويلة قامت على ممارسة السياسات المالية التكيفية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي فاقمتها الاستجابة المالية والضريبية لتفشي جائحة كوفيد- 19، حيث بلغ حجم الديون في القطاعين العام والخاص أعلى مستوياته بالمقارنة مع الدورات الاقتصادية السابقة.[35] وسيرتفع معدل خدمة الدين حتماً بسبب الارتفاع غير المتوقع للتضخم الذي أدى إلى فرض قيود مالية على الاقتصادات الرائدة في العالم.

بالنسبة لأغلب الدول، وخصوصاً الاقتصادات الناشئة التي تكون قيمة ديونها محددة بالعملات الأجنبية، ستتطلب معالجة العبء المتزايد لخدمة الدين إجراء بعض التعديلات المالية، مما قد يفرض تحديات كبيرة بحسب الظروف الاقتصادية والدعائم المالية. أما بالنسبة لقادة الحكومات، فإن الحاجة إلى تسوية الديون الحكومية والمؤسسية في ظل الظروف المالية المقيدة تتطلب وضع أطر عمل مؤسسية وتنظيمية وسياسية متسقة، وذلك من أجل تعزيز الموازنة الاستراتيجية بين الأولويات الوطنية واحتمال اتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بتحديد الجهات التي ستحصل على دعم وتلك التي لن تحصل عليه.

[35] https://www.brookings.edu/blog/future-development/2021/10/20/navigating-the-debt-legacy-of-the-pandemic/

المؤشرات الرئيسية

سجلت الديون الحكومية مستويات غير مسبوقة، حيث شكلت **99 %** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول نهاية العام **2020**. [36]

بلغت الديون المؤسسية **98%** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول نهاية العام **2020**. [37]

اقتراب الدين العالمي من 300 تريليون دولار

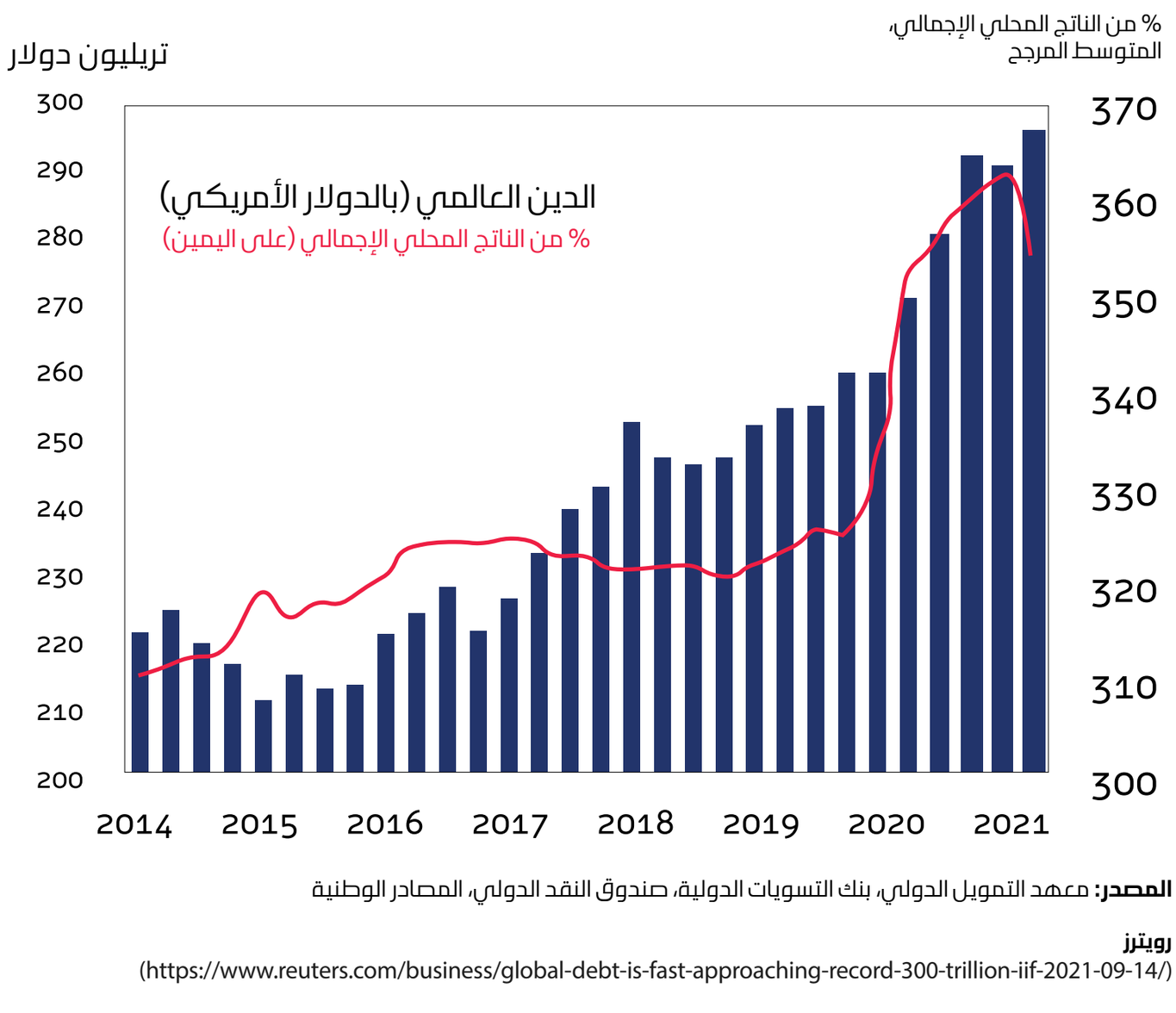

المصدر: معهد التمويل الدولي، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، المصادر الوطنية

رويترز
(https://www.reuters.com/business/global-debt-is-fast-approaching-record-300-trillion-iif-2021-09-14/)

[36] https://blogs.imf.org/2021/12/15/global-debt-reaches-a-record-226-trillion/
[37] https://blogs.imf.org/2022/02/23/governments-must-choose-to-support-or-restructure-heavily-indebted-firms/?utm_medium=email&utm_source=govdelivery

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بكيفية معالجة مسألة الديون الحكومية والمؤسسية الكبيرة التي تراكمت خلال العقد الأخير والتي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد- 19. تكمن المعضلة الرئيسية المتعلقة بالديون الحكومية في أن الإصلاحات المطلوبة، سواء كانت ترتبط بتخفيض الإنفاق المالي أو فرض الضرائب أو الخصخصة، قد تساهم في تباطؤ أو إنهاء التعافي الاقتصادي الذي لا يزال في بداياته، وتهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أما بالنسبة للديون المؤسسية، ستجد الحكومات نفسها مضطرة إلى منح الدعم المالي فقط لصالح الجهات التي يكون ازدهارها مرجحاً بسبب انحسار الحيز المالي المرتبط بقدرة الحكومة على المناورة. غير أن اتخاذ القرار بشأن الشركات التي سيتم منح الدعم لها والتي سيتم إعادة هيكلتها أو تصفيتها سيكون محفوفاً بالمخاطر على المستوى الاقتصادي والسياسي، في حين سيترتب على الإخفاق في التعامل مع أزمة الديون مخاطر تتسبب في زيادة عدم الاستقرار في الأسواق المالية وأسواق السندات. وترتبط معدلات الفائدة الأعلى بالأزمات المالية والديون السيادية[38] الناتجة عن الوقوع في هذه الأخطاء السياسية سابقاً.

وبالنسبة للقطاع العام، ينبغي على قادة الحكومات وضع معايير شفافة لإدارة الديون، حيث يُعتبر تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إصلاح السياسات أداة مالية منخفضة الكلفة، إلا أنها كثيرة المطالب على المستوى التقني، حيث يعتمد تطبيق استخدام هذه الأداة على عوامل وطنية وقطاعية مختلفة. وفيما يتعلق بالاحتواء المالي المعتدل والخصخصة، يمكن للإصلاحات أن تشير إلى نية الحكومة وتستبق إشارات وضع المديونية الحرج.

أما بالنسبة للبلدان المتقدمة، فيعتبر الحيز المالي أكبر نسبياً، مما يمكّن من تحقيق انخفاض تدريجي في تمويل المصروفات العامة بالاقتراض، في حين أن أدوات السياسات الإضافية، على غرار تحديد معدلات الفائدة، توفر الوسائل الأساسية للتأثير على البيئة التشغيلية. وبالنسبة لديون القطاع الخاص، يحتاج قادة الحكومات إلى منع حدوث الإفلاس وإعادة الهيكلة بما يضمن توفير الحماية من أزمة الديون المؤسسية، على أن يتم تقديم الدعم المستمر إلى الشركات مع الحذر من المخاطر المعنوية ونشأة الشركات التي تقوم على الديون والمساعدات الحكومية. لكن التعافي الاقتصادي بعد الجائحة سيظل متزعزعاً في حال عدم قدرة الحكومات على وضع سياسات فعالة من أجل إدارة المخاطر المترتبة على الديون.

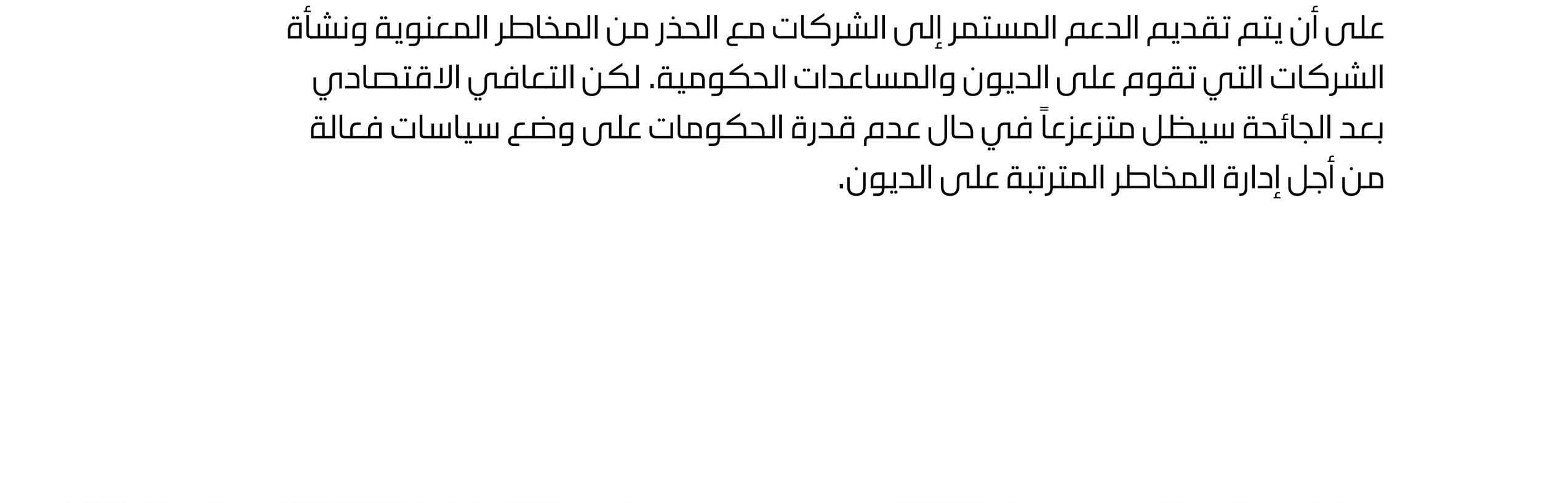

[38]https://www.brookings.edu/blog/future-development/28/02/2022/developing-economies-face-a-rough-ride-as-global-interest-rates-rise/

التوازن بين احترام الحريات وحفظ النظام:
الحرية من وجهات نظر متباينة

9 أنماط جديدة لانعدام الثقة في الحكومات

خلال الأيام الأخيرة من شهر يناير، فوجئ المحللون السياسيون بالأخبار المتداولة عن قافلة الشاحنات التي شلّت حركة المرور في مدينة أوتاوا ما تسبب في تعليق حركة التجارة الدولية. كان ذلك أحد مظاهر التعبير عن المشاعر المناهضة للحكومات والتي بدأت تتنامى حول العالم منذ أكثر من عشر سنوات.

ويعتبر ظهور حركة «حزب الشاي» في الولايات المتحدة الأمريكية نقطة بداية واضحة لهذا الغضب، وقد ظهرت حدة هذا الغضب في مناهضة ارتداء الكمامات والحصول على اللقاح وتنظيم التظاهرات والأنشطة المناهضة للقيود الحكومية بشكلٍ عام في أعقاب جائحة كوفيد-19.

ورغم أن التظاهرات في بعض الحالات تكون نتيجة للمعلومات الخاطئة، فإن الحرية الفردية تتفاعل مع منظومة المعلومات والإعلام الحالية أكثر مما تتفاعل مع الخطاب التقليدي الذي يضع الحريات الفردية والمدنية في مواجهة الأمن الوطني والجماعي. وبالنسبة لقادة الحكومات، يتطلب هذا التوجه المتصاعد والاستقطاب المتزايد على المستوى الدولي التركيز العاجل على معالجة التصور السائد بأن هناك تعارضاً بين احترام الحريات وحفظ النظام.

المؤشرات الرئيسية

ارتفعت نسبة التظاهرات الشعبية على مستوى العالم منذ العام **2009** في المتوسط بنحو **11.5%** سنوياً.[39]

بحلول خريف العام **2021**، كان الأفراد المنتمون إلى الأحزاب اليمينية يرون ضرورة تخفيف حدة القيود المفروضة على الأنشطة جراء تفشي الجائحة أكثر من أعضاء الأحزاب اليسارية، حيث بلغ الفارق بين الأحزاب اليمينية واليسارية **45** نقطة في الولايات المتحدة الأمريكية و **21** نقطة في أستراليا و**20** نقطة في ألمانيا.[40]

الاحتجاجات المدنية المناهضة للحكومات بحسب المنطقة

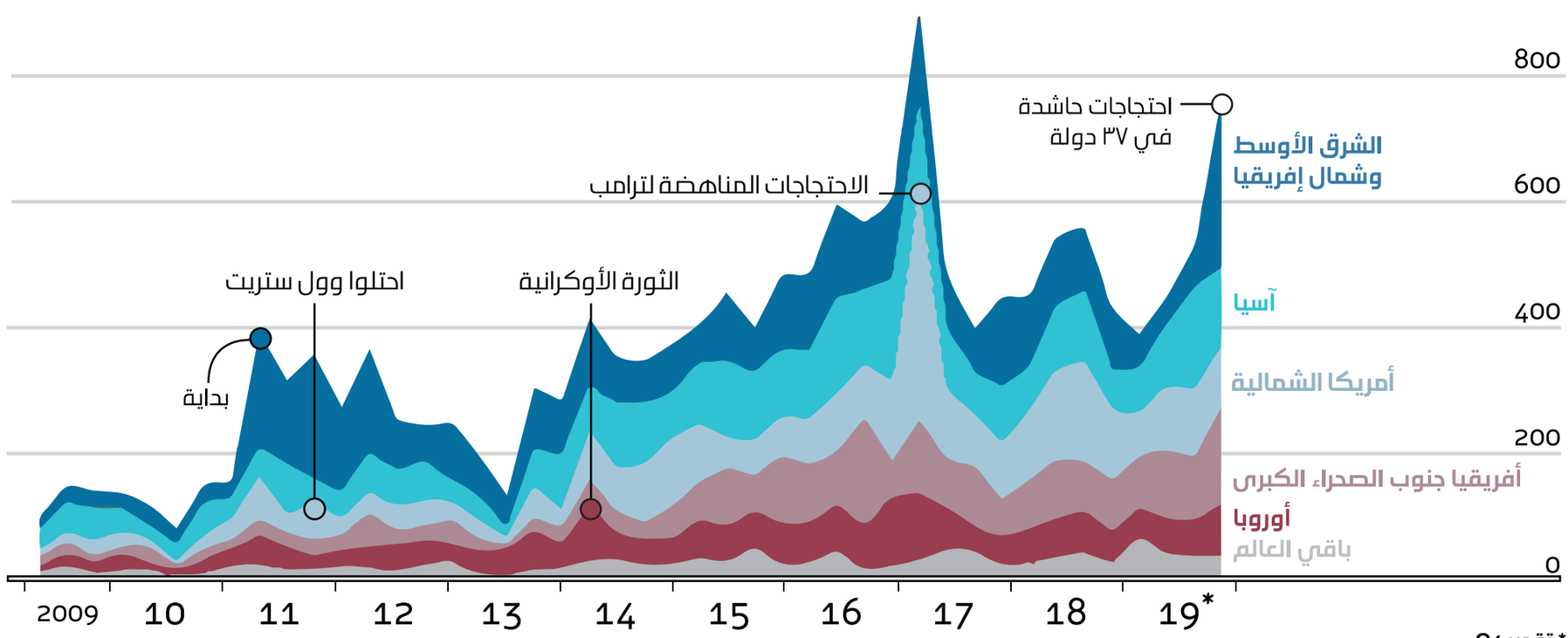

* تقدير Q4

المصدر: تقرير «The Age of Mass Protests: Understanding an Escalating Global Trend»، إس جيه برانين، وسي إس هيج وكيه شميدت، 2020

إيكونوميست
(https://www.economist.com/graphic-detail/2020/03/10/political-protests-have-become-more-widespread-and-more-frequent)

[39] https://www.economist.com/graphic-detail/2020/03/10/political-protests-have-become-more-widespread-and-more-frequent
[40] https://www.pewresearch.org/fact-tank/2021/07/30/those-on-ideological-right-favor-fewer-COVID-19-restrictions-in-most-advanced-economies/

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بكيفية الاستجابة للمطالبات التي يُعلن عنها خلال التظاهرات بطريقةٍ تحترم مبدأين هما احترام الحريّة الفردية وحفظ النظام. وتكمن المعضلة الأساسية هنا في أن الحكومات تسعى إلى إحلال النظام، في حين أن الحرية السلبية[41] (أو انعدام العوائق أو الموانع أو القيود) عادةً ما تعتبر ذلك الهدف أمراً غير مرغوبٍ به في أفضل الحالات وغير شرعي في أسوأها، مما يجعل جهود الحكومة للاستجابة للتظاهرات القائمة على الحريات محفوفة بالمخاطر، غير أن عدم القدرة على مواجهة التهديدات وتشويه الحقيقة المترتب عن التصور القائم على فكرة أنه حرية الفرد فوق كافة المسائل الأخرى قد تتسبب في تظاهرات خطرة وتوتر أكبر، وربما عنفٍ مفرط في بعض الحالات.

وبينما يسعى قادة الحكومات إلى تحقيق التوازن بين احترام الحريات وحفظ النظام، ينبغي اتخاذ الإجراءات التي يكون أثرها قصير الأجل بالتزامن مع تنفيذ الاستثمارات وبذل الجهود طويلة الأجل الهادفة إلى إعادة هيكلة رأس المال الاجتماعي وتحقيق الانسجام المحلي. لذلك، على المدى القصير، يجب أن يكون الحديث عن أي سياسات يبدو أنها تمس الحرية، متوازناً، وذلك من أجل تحديد الأوجه التي يمكن للسياسة المعنية من خلالها تعزيز أمن وحرية الفرد، عن طريق تحقيق المنفعة العامة والقيم المشتركة. وفي الوقت نفسه، سوف يصبح تنفيذ الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي التي تستهدف المجتمعات المعزولة التي تتشابه أفكار أفرادها، مطلباً أساسياً لإرساء الانسجام الاجتماعي المستدام، مما يسهل عملية فرض الانضباط التي عادةً ما تكون مهمة صعبة.

وتدرك جميع الأطراف المعنية نتائج الغلو وعدم الاعتدال: فالنظام التام بدون منح أي حريات ما هو إلا نظام دكتاتوري قمعي، أما الحرية المطلقة غير الخاضعة للنظام ما هي إلا شكل من أشكال الفوضى. ويتفق الجميع على أن كلا الخيارين غير مقبول. لذلك، يجب على قادة الحكومات إيجاد التوازن بينهما، وتحديد الأدوات التي من شأنها تحقيق هذا التوازن من أجل الحفاظ على الحريات دون الإخلال بالنظام.

[41] https://plato.stanford.edu/entries/liberty-positive-negative/

الثقة في الحكومات:
تسريع بناء الثقة في الحكومات استجابةً لعالم متغير

10 الثقة في الحكومات على مفترق الطرق

من منظور الحكومات، سلطت جائحة كوفيد- 19 الضوء على أهمية الثقة. فقد ثبُت بالتجربة على أرض الواقع[42] أن أداء الدول خلال الجائحة اعتمد على الثقة في الحكومة والثقة الشخصية أو الثقة برأس المال الاجتماعي، أكثر من اعتماده على المعايير الأخرى المتعلقة بمدى الكفاءة الحكومية أو ما إذا كانت الدولة ديمقراطية أو استبدادية في توجهاتها السياسية.

إضافةً إلى ذلك، تراجعت الثقة في الحكومات من 65% في العام 2020 إلى 52% في العام 2022، [43] حيث تحل الحكومات اليوم في مرتبة تالية للشركات والمنظمات غير الحكومية في ترتيب الثقة العامة. وفي هذا السياق، تواجه العديد من الحكومات أزمة شرعية تتطلب اعتماد نهج عمل مبتكر من أجل تحقيق المنفعة العامة وإعادة إرساء الثقة.

[42] https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(22)00172-6/fulltext
[43] https://www.edelman.com/trust/2022-trust-barometer

المؤشرات الرئيسية

إذا كان مستوى الثقة الشخصية بالحكومات في جميع الدول مثل مستوى الثقة في حكومة الدنمارك، لتراجعت الإصابات بنحو **40%**.[44]

يعتبر **48%** من المشاركين في استطلاع إدلمان أن الحكومات عامل مسبب للخلافات في المجتمع.[45]

تراجعت نسبة الثقة بالحكومات بنحو **13%** بين عامي **2020 و2022**.[46]

الحكومة والإعلام باعتبارهما عاملان مسببان للانقسام

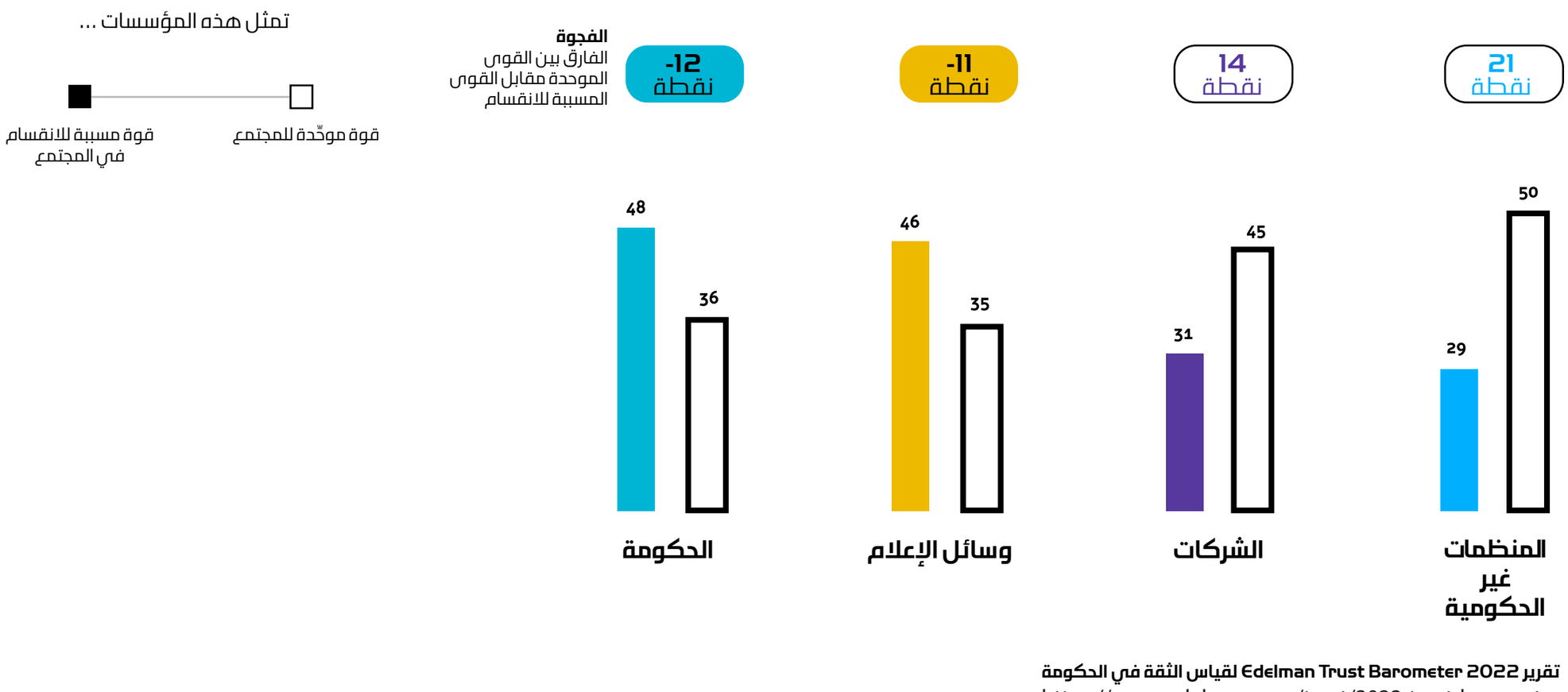

تقرير Edelman Trust Barometer 2022 لقياس الثقة في الحكومة
https://www.edelman.com/trust/2022-trust-barometer

[44] https://www.edelman.com/trust-key-determinant-health
[45] https://www.edelman.com/sites/g/files/aatuss191/files/2022-01/2022%20Edelman%20Trust%20Barometer%20FINAL_Jan25.pdf
[46] https://www.edelman.com/sites/g/files/aatuss191/files/2022-01/2022%20Edelman%20Trust%20Barometer%20FINAL_Jan25.pdf

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بكيفية إعادة تصميم نموذج الحكومة التشغيلي ودورها في ظل الظروف المتغيرة في المستقبل، حيث أصبحت الثقة عنصراً أساسياً لضمان كفاءة القطاع العام. وتكمن المعضلة الرئيسية في أن تفشي الجائحة قد وضع الجهات الحكومية تحت المجهر في جميع الدول تقريباً، مما سلط الضوء على فجوات الأداء بين الدول. أدى ذلك إلى تراجع الثقة في الحكومات مقارنة بالشركات والمنظمات غير الحكومية، كما تسبب في تغيير التوقعات. ففي العالم الذي يتميز بالابتكار السريع واعتاد الأفراد فيه على منتجات وخدمات القطاع الخاص المطورة والمصممة بناءً على متطلباتهم، ارتفعت توقعات الأفراد من الحكومات، وقد ترافق ذلك مع تفاقم حجم الأعباء على كاهل الحكومة، خصوصاً وأن متطلبات التعافي بعد الجائحة لم تكن العامل الوحيد الذي ساهم في ذلك، بل هناك عوامل أخرى تضمنت التحديات المتزايدة المرتبطة بالظروف المناخية والنزاعات الجيوسياسية وارتفاع معدلات البطالة بفعل التطور التكنولوجي، وكل ذلك في إطار الضغوط المالية المتزايدة.

يجب على الحكومات إعادة تصميم نماذجها التشغيلية لتتمكن من تحقيق التطلعات ومواجهة التحديات الكبرى وتخطي القيود المرتبطة بالميزانية، وذلك عبر اعتماد آليات جديدة تسمح لها بتحقيق مستويات أعلى من المنفعة العامة. كما ينبغي على الحكومات تطوير مجموعة من المهارات الجديدة المعنية بتصميم الأسواق، بما يمكنها من تحديد البضائع والسلع التي يمكن للأسواق الخاضعة لأفضل السياسات تقديمها ومن إنشاء الأسواق التنافسية من أجل تحقيق ذلك. فمن خلال تعزيز مواطن القوة في الأسواق، يمكن للحكومات أن تحقق النتائج المرجوة دون تدخلات كبيرة. إضافةً إلى ذلك، لا بد أن تقوم الحكومات بزيادة الاعتماد على التقنيات الرقمية بهدف تحسين فعالية الخدمات العامة وتخطي الأعباء البيروقراطية من خلال الحرص على أن تكون التدخلات الحكومية «خفية» على نحوٍ أكبر، وكذلك تعزيز الشفافية والثقة في الحكومة لدى المستخدمين. وبالنظر إلى التحديات المتزايدة التي نتعرض لها اليوم، يجب على جميع الحكومات ابتكار وسائل جديدة من أجل بسط تأثيرها العالمي على صعيدٍ أوسع، حيث يتطلب ذلك اعتماد أشكال جديدة واستباقية من العلاقات والشراكات الدبلوماسية مع القطاع الخاص لإنشاء التحالفات القادرة على التأثير على النتائج، وإلا ستتحدد النتائج عن طريق القوى العظمى والشركات الكبرى.

التوجهات التحوليّة

أنماط وتوجهات ناشئة تتطلب
تدخلات حكومية للتعامل معها

شبكات الجرائم السيبيرانية: الاستجابة لنمط جديد من أنماط الجريمة المنظّمة

11 تهديد رئيسي لنمو الاقتصاد الرقمي

ظهر اليوم جيل جديد متطور رقمياً من شبكات الجريمة السيبرانية يستهدف الأعمال التجارية المشروعة. تتكون هذه المنظمات من رؤساء ومخترقين ومطورين في دول مختلفة يتلقون دعماً من فرق العمليات والتمويل ومراكز الاتصال الموزعة في جميع أنحاء العالم، حيث تستفيد من القدرة على إخفاء الهوية عبر الإنترنت وتباين الأطر القانونية والقدرات التقنية عبر الدول.[47]

يتزامن نمو هذه المنظمات مع انتشار الاتصال الرقمي على مستوى العالم مما ساعد على توفير ظروف ملائمة تتيح المجال للابتكار في الأعمال الإجرامية والحصول على مكاسب جيدة دون التعرض لمخاطر كبيرة. تتطلب مواجهة هذا التهديد من قادة الحكومات تعاوناً دولياً عاجلاً، ففي حين أن آليات إنفاذ القانون في أي بلد تُطبق على المستوى الوطني فقط، تستهدف شبكات الجرائم الإلكترونية المواطنين والأعمال التجارية والحكومات في دول لم يدخلوا حدودها.

[47]https://www.mcafee.com/blogs/consumer-cyber-awareness/organized-cybercrime-the-big-business-behind-hacks-and-attacks/;https://f3magazine.unicri.it/?p=310

المؤشرات الرئيسية

تشير نتائج الأبحاث التي أجرتها جامعة ولاية ميشيغان إلى أن الضرر الذي تسببه شبكات الجرائم السيبرانية يتراوح من **445** إلى **600** مليار دولار أمريكي على مستوى العالم سنوياً.[48]

تُستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات اليوم لتسهيل أشكال مختلفة من أنشطة الجرائم المنظمة والتقليدية خارج العالم الافتراضي، منها الاتجار بالبشر والحياة البرية والمخدرات والأسلحة النارية. [49]

عدد المؤسسات المتضررة من هجمات برمجيات الابتزاز الموجّهة خلال الفترة من يناير 2020 إلى سبتمبر 2021

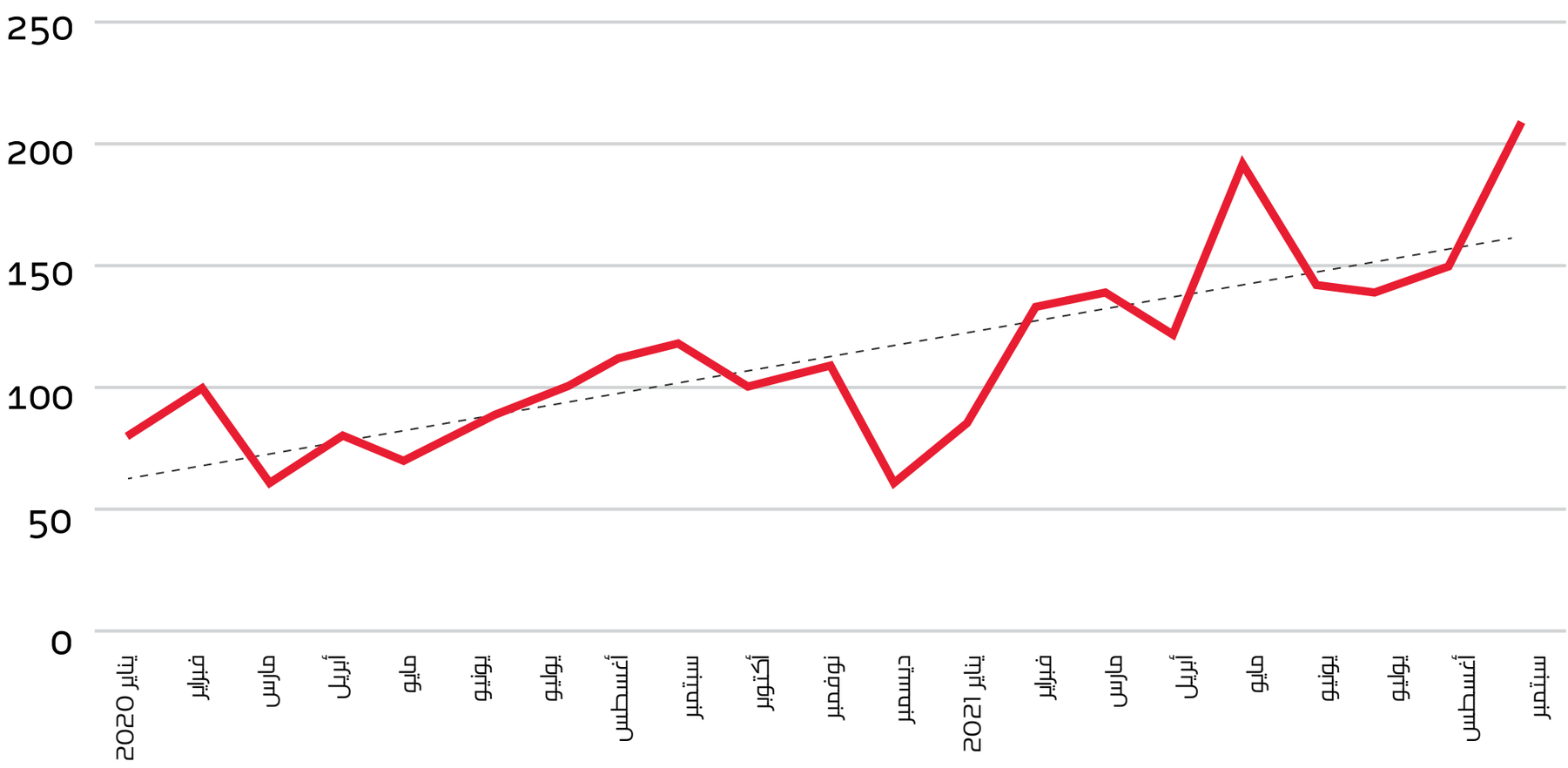

https://symantec-enterprise-blogs.security.com/blogs/threat-intelligence/threat-landscape-2021

[48] https://www.sciencedaily.com/releases/2020/01/200116123805.htm
[49] https://www.unodc.org/e4j/en/cybercrime/module-13/key-issues/cyber-organized-crime-activities.html

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بكيفية الموازنة بين المتطلبات اللازمة للدفاع عن دولهم ضد شبكات الجرائم السيبرانية مع مراعاة المفهوم التقليدي للسيادة فيما يتعلق بإنفاذ القانون. ويكمن التحدي الرئيسي في أن التنسيق الدولي الضروري لمحاكمة مرتكبي الجرائم السيبرانية يستدعي غالباً نشاطاً يتعارض مع الأسس القانونية المختلفة ويتخطى حدود الولايات القضائية الوطنية. وفي ظل غياب إطار قانوني يناسب قضايا الجرائم السيبرانية،[50] يتم العمل بموجب مجموعة من الاتفاقيات المتبادلة. ومع ذلك، تُلزم هذه الاتفاقيات الدول بأن تتخلى عن قدر من سلطاتها. وفي حال لم تتمكن الدول من اتخاذ إجراءات حاسمة للتعاون في سبيل مكافحة الجرائم السيبرانية، فستترك مواطنيها معرضين لخطر السرقة والابتزاز والإكراه عبر التقنيات المتطورة. أما إذا اختار قادة الحكومات عدم المشاركة في النقاش متعدد الأطراف لإيجاد حلول يمكن تطبيقها عالمياً، فمن الممكن أن تواجه بلدانهم في نهاية المطاف ضغوطاً تجبرها على اعتماد تشريعات دولية لم تشارك في صياغتها.

وخلال اتخاذ هذا القرار، ستمثل الأطراف المتحالفة نقطة الانطلاق للتعاون فيما يخص تبادل البيانات أو مصادرة المكاسب غير المشروعة أو السماح بالملاحقة القضائية عبر الحدود. ومع ذلك فإن الدول التي يُتوقع أن تكون الأكثر استفادة من هذه الاتفاقيات التعاونية هي نفسها الدول التي تُعتبر مصدراً للتهديدات، حيث تكون عملية التفاوض صعبة نظراً لصلاحيات هذه الدول القانونية وقدراتها السيبرانية المحدودة، والتي تراها شبكات الجريمة عوامل جذب لهم. وبالتوازي مع ذلك، يجب على الحكومات أن تقرر إلى أي مدى سيخدمها الإطار القانوني متعدد الأطراف، بما في ذلك تقييم مستوى التنسيق الدولي المقبول وأثره على السيادة الوطنية وحماية البيانات، لا سيما في ظل الزيادة الكبيرة في البيانات الشخصية الرقمية بسبب جائحة كوفيد- 19. ونظراً لمدى خطورة تهديد شبكات الجرائم السيبرانية والتكاليف المتزايدة لمحاربتها، يعتبر هذا النوع من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف عاملاً أساسياً للمضي قدماً.

[50] https://www.unodc.org/documents/Cybercrime/SG_report/V1908182_E.pdf

الشفافية أثناء الحروب: التصدي لتهديدات المنطقة الرمادية عبر الشفافية الاستباقية

12 تهديد متزايد لجميع فئات المجتمع

رداً على القوة العسكرية الكبيرة المستخدمة في الحروب التقليدية، ظهرت نزاعات جديدة في «المنطقة الرمادية» بين الأعمال العسكرية وغير العسكرية. وتستهدف حروب المنطقة الرمادية جميع فئات المجتمع، لا سيما تصورات المواطنين والشعوب على مستوى العالم. وغالباً ما تتجنب هذه الأساليب الصراع المباشر مع الجيش، خاصة في الحالات التي تتمتع فيها الوحدات التقليدية بالأفضلية.

تشمل الأدوات المتنوعة المستخدمة في المنطقة الرمادية عمليات التضليل ونشر المعلومات الخاطئة، والضغط السياسي والاقتصادي، والعمليات السيبرانية، واستخدام قوات تعمل بالوكالة لإخفاء الأعمال التي تقوم بها الدول.[51] ويستمر نشاط المنطقة الرمادية في النمو من حيث الحجم والتطور بسبب الابتكار التنافسي الذي يوفر منهجيات دائمة التطور.[52]

ويحمل التحول المتسارع للصراع أهمية استراتيجية كبيرة لقادة الحكومات لأن حرب المنطقة الرمادية ليست مجرد تهديد عسكري يقتصر مفهومه على الحرب الفعلية، بل هو تهديد مستمر وخفي ويستهدف القطاعات الأكثر ضعفاً والأقل تحصيناً في الدولة. ولذلك يتطلب الاستعداد لحروب المنطقة الرمادية منهجيات مبتكرة ومتكاملة على مستوى الدولة بأكملها.

[51] https://www.csis.org/programs/gray-zone-project
[52] https://warontherocks.com/2022/02/keeping-pace-in-the-gray-zone-recommendations-for-the-u-s-intelligence-community/

المؤشرات الرئيسية

تعمل أكثر من **1000** شركة أمنية عسكرية خاصة حالياً في جميع أنحاء العالم،[53] ويصل عدد الموظفين لدى بعضها إلى **500,000** شخص.[54]

تم رصد أكثر من **200** سفينة صيد صينية داخل حدود المنطقة الاقتصادية الحصرية للفلبين على مسافة قريبة جداً من منطقة الشعاب المرجانية التي احتلتها فيتنام بعد حادثة «ويتسون ريف»، فيما يعتبر مثالاً على الحرب البحرية المختلطة ذات الحجم والنطاق غير المسبوقين.[55]

سفن الحكومة الصينية بالقرب من جزر سينكاكو

المصدر: حرس السواحل اليابانية، الرسم البياني لـ
«The Number Of Chinese Government And Other Vessels That Entered Japan›s Contagious Zone Or Intruded Into Territorial Sea Surrounding The Senkaku Islands»، 2019 مارس 31

تقرير مؤسسة راند بعنوان
«Gaining Competitive Advantage in the Gray Zone»
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2942.html

[53] https://www.researchgate.net/publication/343794720_The_Global_Expansion_of_PMSCs_Trends_Opportunities_and_Risks
[54] https://rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/private-military-and-security-companies-views-uk-and-russia-regulation-and-accountability
[55] https://www.cisa.gov/uscert/ncas/alerts/aa21-287a

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بكيفية الدفاع عن دولهم ضد حروب المنطقة الرمادية المتطورة بطرق تقوّض عملياتها الرئيسية، لا سيما المباغتة الاستراتيجية ونشر المعلومات المضللة. ويعتبر الإعلان المسبق عن العمليات التي يستهدفها الخصم في المنطقة الرمادية وسيلة فعالة للدفاع عن الدولة. ويتضمن هذا النوع من «الشفافية أثناء الحرب» الإفصاح العلني عن أفعال الخصوم قبل تنفيذها. فإذا تم اختيار التوقيت المناسب للإفصاح والاستناد إلى معلومات استخباراتية دقيقة، سيوفر ذلك العديد من الفوائد الاستراتيجية والتكتيكية، مثلما حدث عند إصدار السلطات الأمريكية معلومات محددة للحلفاء ووسائل الإعلام قبل الصراع الروسي الأوكراني. فمن جهة، تزيل عملية الإفصاح أو تحد من الأثر المعرفي المربك للمفاجأة الاستراتيجية المرتبطة بعمل معين. ومن جهة أخرى، تتيح هذه المنهجية للأطراف المعنية المستهدفة فرصة الاستعداد وتعزيز المرونة. أخيراً، يمكن للشفافية إفساد الخديعة المقصودة قبل بداية تنفيذها لا سيما في حالات كالتمويه، حيث ينوي الخصم إلقاء اللوم على الخصم الآخر أو إيجاد ذريعة للحرب.[56]

ويكمن التحدي الرئيسي في أن الشفافية الاستباقية تتطلب استشراف الأفعال المحتمل تنفيذها في حرب المنطقة الرمادية من خلال المعلومات الاستخباراتية عالية الجودة، وتوفر النية للإفصاح عنها، مما قد يعرض مصادر المعلومات للخطر. وبالنسبة للحكومة، يؤدي ذلك إلى حقيقتين أساسيتين؛ الأولى زيادة قيمة إنشاء شراكات مع الحلفاء الرئيسيين لمشاركة المعلومات الاستخباراتية مسبقاً كوسيلة لزيادة الوعي الاستباقي وتنويع مصادر المعلومات المحتملة لمنع الخصوم من تخمين المصدر، والثانية بناء القدرة على صياغة الرسائل ونشرها عبر المجتمع بمصداقية. ويتطلب هذا النهج التزاماً تاماً بصحة المعلومات التي يتم الكشف عنها، حيث تفقد الرسائل قيمتها في حال عدم دقة المعلومات وصحتها.

[56] https://www.nytimes.com/2022/02/03/us/politics/russia-ukraine-invasion-pretext.html

حوكمة الميتافيرس:
حماية المواطنين والسيادة الوطنية في عالم جديد

13 غياب الحوكمة في العالم الافتراضي

بات واضحاً منذ بداية العام 2022 أن عالم الميتافيرس الافتراضي، رغم الآراء المتضاربة بشأن تقبله، لن يكون مجرد اتجاه رائج فحسب، بل سيشغله قريباً أشخاص يتفاعلون بعضهم مع بعض ويشاركون في نشاط اقتصادي على نطاقٍ واسعٍ ومتشابك.
وأصبح واضحاً أن قرار شركة ميتا (فيسبوك سابقاً) ومايكروسوفت وجوجل بالدخول إلى عالم الميتافيرس، إضافة إلى الأداء المالي للعديد من الشركات الكبرى الأخرى مثل إنفيديا وروبلوكس، يشير إلى القيمة الاقتصادية الكبيرة لهذا العالم الجديد.

وكما نجح الإنترنت في تغيير حياتنا الاجتماعية وثقافاتنا وسياساتنا، سيؤدي الميتافيرس إلى نفس النتيجة، غير أن هذا التحول سيكون على نطاق أوسع، لا سيما وأنه يمكن أن يتضمن نسخاً افتراضية من مختلف جوانب حياتنا. وسيوفر هذا المجال فرصة كبيرة، ولكنها محفوفة بمخاطر كبيرة، حيث سيضم مجموعة من المواطنين من مختلف الدول والفئات العمرية والعرقية. وبالنسبة لقادة الحكومات، يتطلب الميتافيرس اعتماد منهجيات جديدة واستباقية لوضع السياسات والتنظيمات على المستويين الوطني والدولي، وتحديد أشكال جديدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص، حيث سيترتب على عدم تنفيذ ذلك عدم القدرة على الاستفادة من كافة الفرص الجديدة للابتكار والنمو من جهة، وترك المواطنين والمصالح الوطنية معرضين للتحديات والتهديدات الجديدة التي يفرضها هذا العالم عليهم من جهةٍ أخرى.

المؤشرات الرئيسية

من المقدّر أن يصل حجم سوق الميتافيرس في العام **2024** إلى **800** مليار دولار أمريكي. [57]

ضمت «لجنة قطاع الميتافيرس» المُشكّلة مؤخراً في الصين **17** شركة، حيث تهدف هذه اللجنة إلى «تعزيز التطور الصحي والمنتظم والمستدام لعالم الميتافيرس». [58]

وفقاً لبيانات غارتنر، سوف يقضي نحو **25%** من الأفراد ما لا يقل عن ساعة يومياً في المتافيرس بحلول العام **2026**. [59]

توقعات النمو في سوق الميتافيرس

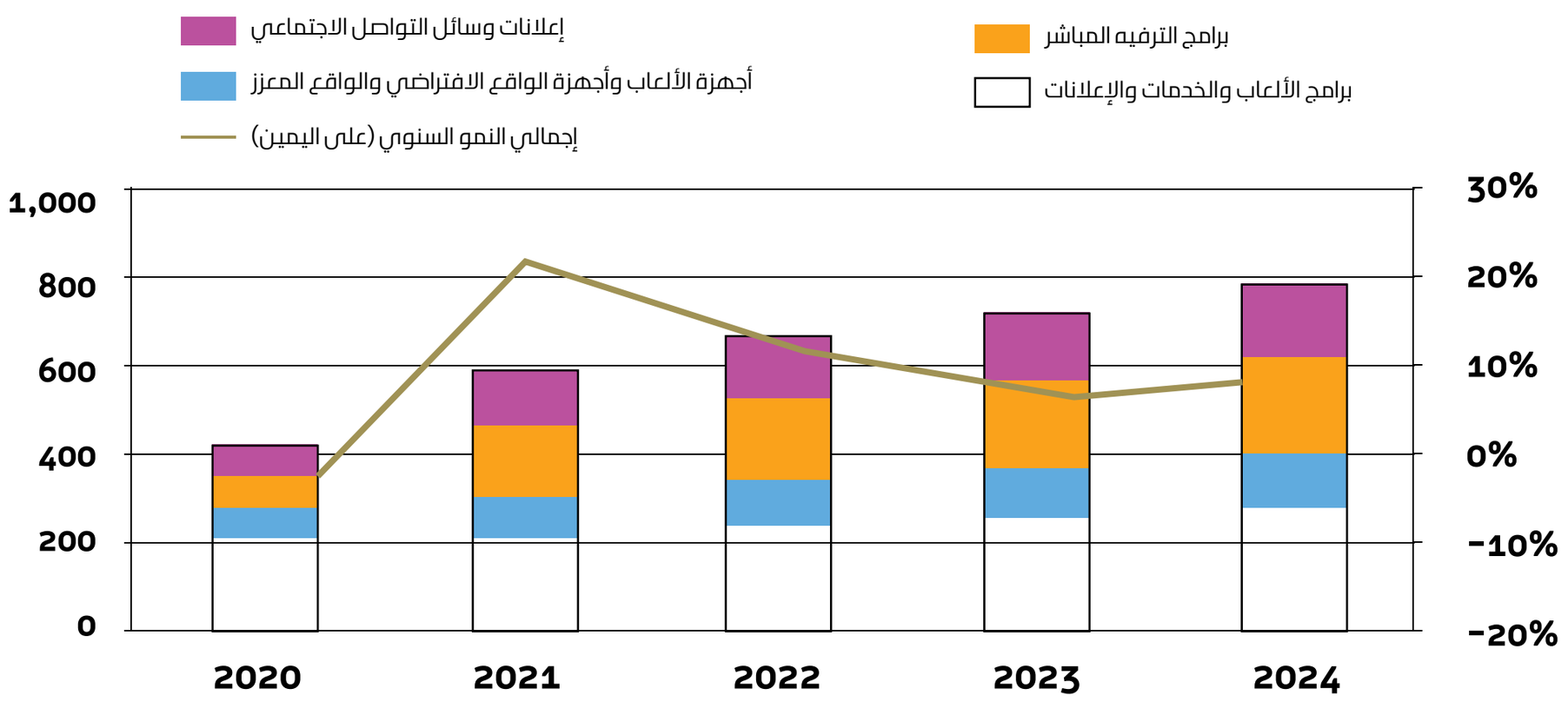

بلومبيرج
https://www.bloomberg.com/professional/blog/metaverse-may-be-800-billion-market-next-tech-platform/

[57] https://www.bloomberg.com/professional/blog/Metaverse-may-be-800-billion-market-next-tech-platform/
[58] https://www.ft.com/content/bf907e38-ff1f-41c7-b062-529ef238aec4
[59] https://venturebeat.com/2022/02/11/report-by-2026-its-predicted-25-of-people-will-spend-an-hour-per-day-in-the-Metaverse/

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بضمان حماية المصالح الوطنية وحقوق المواطنين في عالم الميتافيرس. ويكمن التحدي الرئيسي في العلاقة القائمة بين منصات القطاع الخاص التي تقوم بتطوير أنظمة تشغيل الميتافيرس والأفراد الذين يعيشون فيه. ففي ظل انعدام الحوكمة الفعّالة، سوف توضع قواعد هذا العالم الجديد بطريقةٍ تهدف إلى زيادة العائدات، غير أن بعض الطرق المختارة لتحقيق ذلك قد يكون لها أثر سلبي على رفاهية المستخدمين الأفراد في بعض الأحيان.[60]

ونتيجةً لذلك، تعتبر الأولوية الرئيسية بالنسبة للحكومات التفاوض مع شركات التكنولوجيا من أجل الحرص على منح المستخدمين صلاحية تحديد نطاق تجربتهم الخاصة على المنصة المستخدمة، بما يتواءم مع تفضيلاتهم ومراعاة حقوق الآخرين. بعبارة أخرى، لا بد من تحديث أنظمتنا السياسية ومؤسسات الحوكمة لدينا من أجل مواجهة التحديات الناشئة عن الميتافيرس، حيث ينبغي على الحكومات اتخاذ القرار بشأن التفاوض الجاد فيما يتعلق بتعزيز الشفافية من أجل ضمان أمن المواطنين في الميتافيرس وحمايتهم من كافة أشكال الجرائم والتلاعب والإساءة. إضافةً إلى ذلك، يجب على الحكومات أيضاً وضع القواعد المرتبطة بالخصوصية وقابلية نقل البيانات والتحكم بالمحتوى، على أن تكون هذه القواعد متوافقة مع السياسات الوطنية المعمول بها حالياً. ونظراً لتنوع الدول التي ستشغل الميتافيرس، لا بد من تحقيق التوافق بين السياسات الوطنية المطبقة في العالم الحقيقي وتلك المطبقة في العالم الافتراضي، من خلال اعتماد منهجيات متطورة وموثوقة لإدارة الهوية الرقمية.

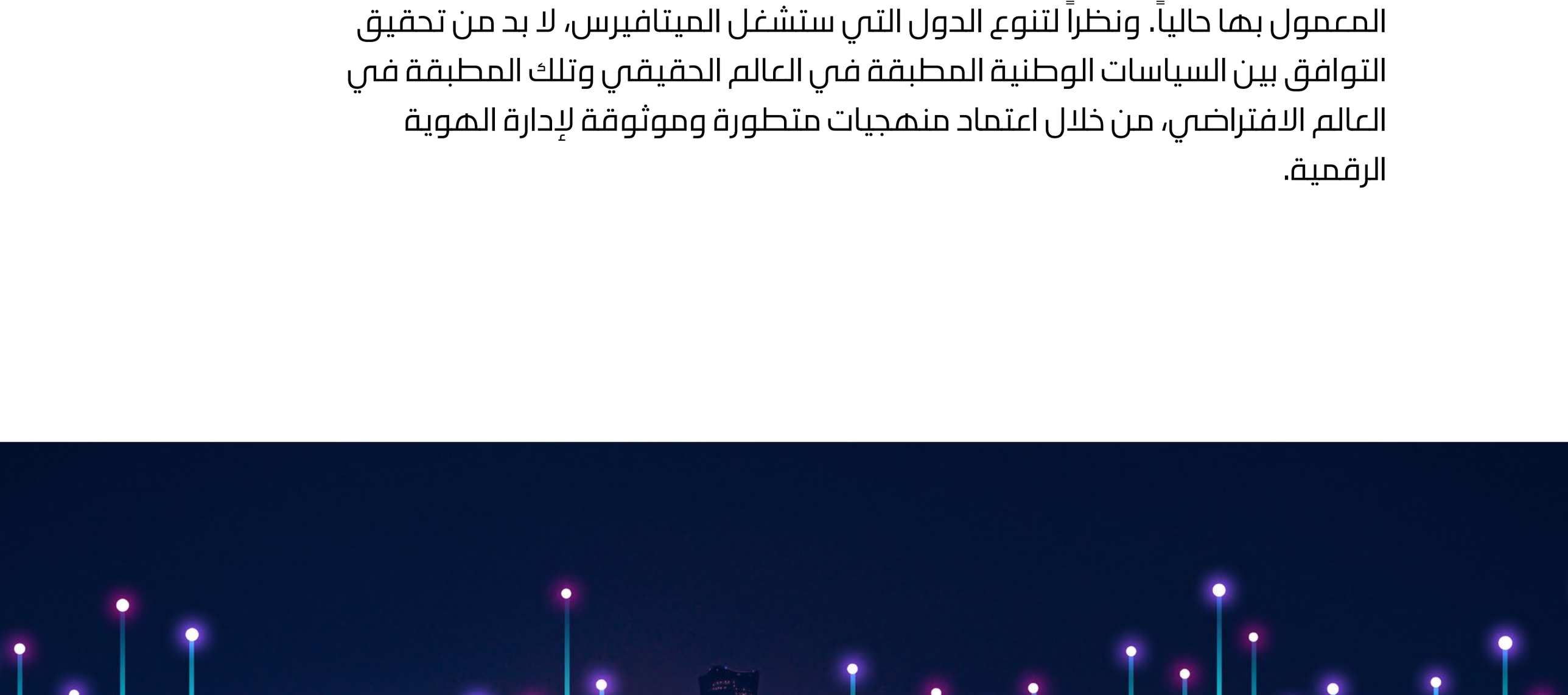

[60] https://www.wsj.com/articles/the-metaverses-effects-on-mental-health-trivial-or-troubling-11641740414

الرقابة على شركات التكنولوجيا: إشراك واضعي السياسات الرقمية الجدد

14 النفوذ المتزايد للجهات المنظمة للتكنولوجيا

شهدت شركات التكنولوجيا نمواً كبيراً حتى باتت منظومات رقمية شاملة وأصبحت قدراتها أكبر من أي وقتٍ مضى. واليوم، فقد برزت ردود أفعال عنيفة من قبل المواطنين نتيجة التحكم المتزايد في بياناتهم، وبدأت الشركات الصغيرة تشكو من الاحتكار المتزايد، وشرعت الحكومات في السعي نحو استعادة زمام الأمور. وفي حين يمثّل ذلك حدثاً نادراً، إذ نجحت أطراف العالم بالاتّفاق على مسألة ما، تسعى الحكومات حول العالم اليوم إلى قلب موازين القوى بسرعة،[61] وبالتالي استعادة زمام السلطة بعد أن سيطرت كبرى شركات التكنولوجيا عليه من خلال وضع سياسات صارمة للتقنيات وإنشاء مؤسسات تنظيمية لكبح جماح قوة هذه الشركات.

ومن المتوقع أن يكون تأثير قادة هذه الهيئات الجديدة كبيراً ومتسارع النمو خلال المرحلة المقبلة. أما بالنسبة لقادة الحكومات، فيستدعي هذا التحول في ميزان القوى تحديد الأولويات الوطنية المتعلقة بالعوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية بوضوح، والسعي إلى تحقيق المصالح الوطنية على المستوى الدولي.

[61] https://www.nytimes.com/2021/04/20/technology/global-tipping-point-tech.html

المؤشرات الرئيسية

يعتقد **80%** من الأمريكين الذين شاركوا في أحد الاستطلاعات أن الحكومة الفدرالية «يجب أن تعمل بكل قوتها من أجل تقليص سطوة شركات التقنية الكبرى، حيث باتت هذه الشركات اليوم قوية للغاية وبدأت تستخدم بياناتنا الشخصية من أجل التدخل في حياتنا».[62]

خلال العام الماضي، سعت حكومات ما لا يقل عن **48** دولة إلى وضع قواعد جديدة لشركات التقنية فيما يتعلق بالمحتوى والبيانات والمنافسة.[63]

تنظيم الإنترنت يجتاح العالم

24
دولة بدأت تنفيذ إجراءات تنظم طريقة تعامل المنصات مع المحتوى

38
دولة فرضة إصلاحات على إدارة الشركات للبيانات

21
دولة نفذت تدابير للحماية من المنافسة

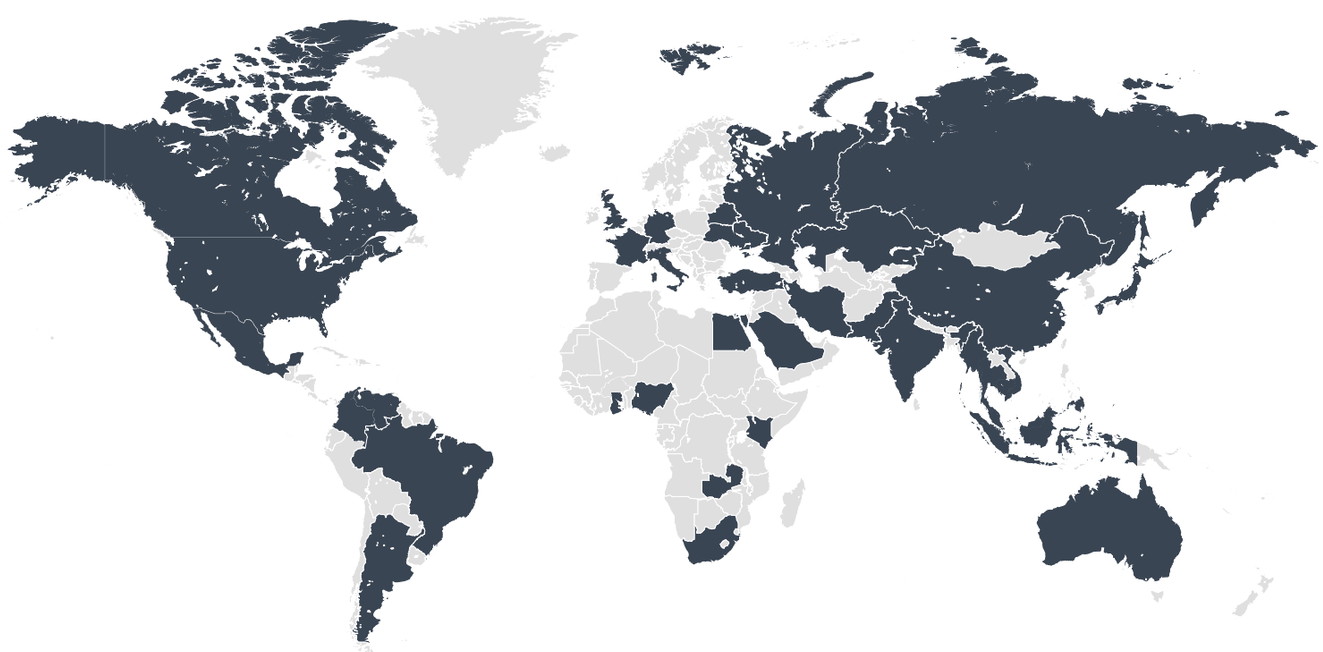

فريدم هاوس
https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2021/global-drive-control-big-tech#:~:text=Authorities%20in%20at%20least%2024,governing%20how%20platforms%20treat%20content.

[62] https://www.futureoftechcommission.org/press-release-launch-poll
[63]https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2021/global-drive-control-big-tech#:~:text=Authorities%20in%20at%20least%2024,governing%20how%20platforms%20treat%20content.

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بكيفية إشراك الجهات التنظيمية الجديدة وجماعات الضغط القوية التابعة لشركات التكنولوجيا الكبرى. وتكمن المعضلة الرئيسية في أن عدداً قليلاً فقط من الجهات يمثل أغلبية السلطة التنظيمية في مجالٍ عالمي لدرجة لا يمكن فيها تطبيق نفس السياسة في مناطق مختلفة. يعني ذلك أنّ القرارات التي تتخذها مجموعة قليلة من الجهات القوية سيكون لها أثرٌ على كل سكان العالم تقريباً، بشكل عامٍ وخاصٍ على حد سواء. وستتسبب عدم القدرة على المشاركة في هذا الحوار العالمي في وضع الشعوب، لا سيما الشعوب غير المتطورة تقنياً، تحت رحمة المناهج التنظيمية التي تعتمدها الدول والشركات التي قد لا تتوافق أولوياتها مع أولويات هذه الدول.

بالنسبة لأي دولة تسعى إلى زيادة مشاركتها وأثرها في السياسات المرتبطة بهذا المشهد التقني، يقدم نموذج الجهات التنظيمية القوية الجديد خارطة طريق يمكن اتباعها. وستكون القدرة على الاستفادة من الخبرات الحكومية والموارد المتاحة والمرتبطة بالتقنيات والسياسات والعلاقات الدولية عاملاً مهماً لتحقيق النجاح. وفي الوقت ذاته، سيساهم ضمان تمثيل كافة عناصر المجتمع في دعم السياسة الاستباقية في مجال صياغة الابتكارات وتوجيه الأسواق نحو تحقيق المنفعة العامة، بدلاً من أن تكون مجرد ردة فعل تجاه أحدث الابتكارات التقنية. أما بالنسبة لأغلبية الدول التي لا تتضمن شركات تكنولوجية كبرى بمليارات الدولارات، يجب أن تسعى إلى تحديد المصالح المشتركة وإقامة التحالفات من أجل زيادة مستوى تأثيرها. فبينما يشهد العالم حالياً تغييراً جذرياً على مستوى موازين القوى المحددة للسياسات التقنية، من المتوقع أن يكون التأثير المترتب على القرارات اللاحقة كبيراً، حيث قد يتخطى ذلك قطاع التكنولوجيا ويمتد ليصل إلى الأجيال القادمة أيضاً.

الاستجابة للتهديدات منخفضة التكلفة:
استشراف الابتكارات العسكرية منخفضة التكلفة

15 الاستعداد للمفاجآت العسكرية

في القرن الحادي والعشرين، فوجئت القوى العسكرية المتقدمة بالاستخدامات الجديدة لتقنيات منخفضة التكلفة تهدّد نجاحها الاستراتيجي. ومن أمثلة ذلك ما حدث في العراق وأفغانستان في العام 2003 مع انتشار أجهزة التفجير البدائية التي يتم تصنيعها باستخدام مواد إلكترونية ضئيلة التكلفة كالتي تُستخدم في أجهزة إنذار السيارات والهواتف المحمولة.

واجهت الدول ذات القدرات العسكرية المتطورة على مدار سنوات الخطر الناجم عن أجهزة التفجير البدائية وأنفقت مئات الملايين للتصدي لها بعد أن تسببت في مقتل الآلاف من جنودها. ومن الأمثلة الأخرى لهذه التقينات الطائرات المسيّرة والتي يتم استخدامها لتحمل العبوات المتفجرة.

وتعتبر الثورة الصناعية الرابعة وما ترتب عليها من تقنيات جديدة أحد أكبر عوامل تمكين تصميم أدوات التهديد الجديدة ومنخفضة التكلفة وتسريع إنتاجها. وينبغي على قادة الحكومات اتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لتطوير الأدوات والقدرات المطلوبة لتحديد هذه الأدوات التي تنتشر بشكلٍ مفاجئ واستشراف كيفية التصدي لها.

المؤشرات الرئيسية

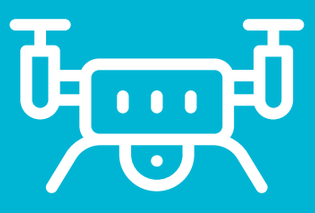

عادةً ما تمنح هذه الأسلحة المهاجمين ميزة هائلة من حيث التكلفة. ففي العام **2017**، استعان أحد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بصاروخ باتريوت (تبلغ تكلفته **3** مليون دولار أمريكي) لإسقاط طائرة مسيّرة صغيرة لا تتجاوز تكلفتها **1,000** دولار أمريكي.[64]

أجهزة التفجير بدائية الصنع

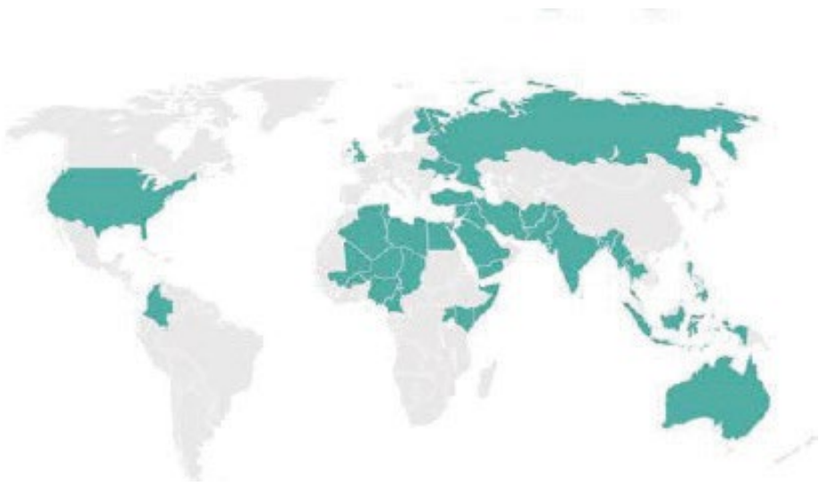

ريليف ويب، ضحايا التفجيرات العالمية في العام 2020
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Explosive-Violence-Monitor-2020-V3-single-pages.pdf

[64] https://www.bbc.com/news/technology-39277940

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بالاستجابة العسكرية للتهديدات التكتيكية الناشئة التي تستخدم التقنيات الشائعة وغير المكلفة. وتشكل الطائرات المسيّرة حالياً أحد المخاطر المباشرة، ولكن ستظهر تهديدات أخرى من خلال توجه القوى العسكرية الضعيفة أو الدول ذات الموارد القليلة أو الجهات المعادية إلى استخدام التقنيات الرقمية وعالم المعلومات والبيئة الرقمية وغيرها من خصائص الأنظمة الاقتصادية المعاصرة. ويكمن التحدي الرئيسي في الحاجة إلى تحديد التهديدات الجديدة بسرعة والاستجابة لها على الفور، واستعادة زمام المبادرة وموازين القوى مع الحرص على عدم فعل ذلك بخسائر كبيرة. عادةً ما تقوم القواعد العسكرية للأنظمة السياسية المحافظة على فكرة أن مواجهة الجهات التي عادةً ما تشارك في المنافسة من أجل الوصول إلى الموارد التي تعارض القدرات التقليدية هي مواجهة يمكن تأجيلها ومقاومتها، وبالتالي تأخير الآثار المترتبة عن الدمار والهجمات المفاجئة.

عادةً ما تتناسى هذه الأفكار التكتيك العسكري القديم الذي يصاغ بطريقة جديدة: القوى العسكرية التي تخسر إحدى المعارك، عادةً ما تنتظر الفرصة المناسبة من أجل مفاجأة العدو. ومن جهةٍ أخرى، يمكن لمحاولات قمع التهديدات الجديدة من خلال اقتراح مجموعة كبيرة من الحلول التقنية أن يؤدي إلى الهدر في صورة قدرات عالية التكلفة بدون دعم يجب إدارتها والتخلص منها في النهاية.

أما الأدوات التي لا بد من استخدامها من أجل تحديد هذه المفاجآت والاستجابة لها، فتشمل بعض عناصر الدفاع الوطني، مثل الاستخبارات والقواعد والتدريب والأبحاث والتطوير والاستحواذ والشؤون المالية واللوجستية، حيث ينبغي تحقيق التوازن والاتساق بينها من أجل التوصل إلى حلولٍ فعالة. ونظراً للمخاطر المترتبة على هذه التقنيات الحربية منخفضة التكلفة وكبيرة التأثير، فإن هناك حاجة ملحّة للاستثمار في قدرات التعرف على مواطن انتشار هذه التقنيات والاستجابة لها بشكلٍ شامل وفعّال.

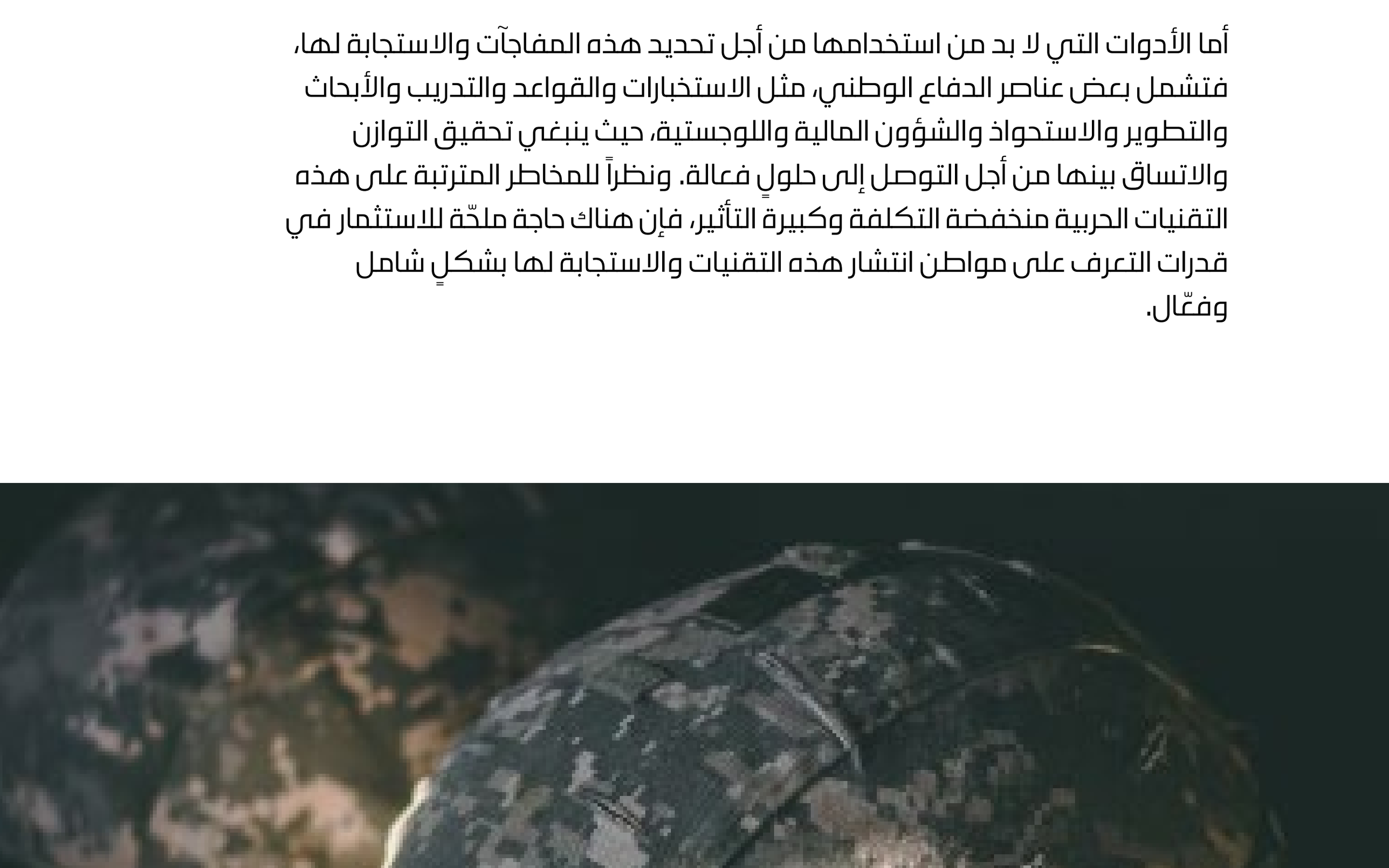

تنظيم المنافسة الفضائية: وضع منظومة أمنية للحفاظ على موارد الفضاء

16 مأساة مشاعٍ محتملة في الفضاء [65]

بلغت أهمية الفضاء في الوقت الحالي مستويات غير مسبوقة، كما أصبحت المخاطر المحيطة به كبيرة مع بداية العام 2022. وزادت احتمالات استغلال الفضاء اقتصادياً، إذ من المتوقع أن تبلغ القيمة السوقية لهذا القطاع حوالي 1 تريليون دولار أمريكي بحلول العام 2040. [66] إضافةً إلى ذلك، زادت قيمة علوم وتقنيات الفضاء المرتبطة بتمكين الحلول التحويلية لمعالجة التحديات الأكثر إلحاحاً على المستوى العالمي. وقد بدأ استخدام جيل جديد من الأقمار الصناعية يتيح قياس الصفائح الجليدية بدقة فائقة وتصميم نماذج لها من أجل التنبؤ بارتفاع مستوى مياه البحر. [67]

وتتيح هذه التقنية مراقبة مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتسرب الغاز الطبيعي، وذلك من أجل دعم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمواجهة التغيير المناخي. ويحاول عالَم الفضاء اليوم تغيير منظور الأمن الغذائي والمائي بكامله، وذلك بالاستناد إلى التوقعات المرتبطة بالعجز، مما يتيح وضع السياسات الاستباقية لمعالجتها. ففي حين يشكل الفضاء مجالنا المشترك، بات اليوم فرصة اقتصادية كبيرة ومصدراً مهماً للحلول التحويلية، غير أن القيمة الإجمالية لهذا القطاع بالنسبة لكافة الدول تواجه تحدياً بسبب المنافسة الاقتصادية والجيوستراتيجية غير الخاضعة لأي لوائح تنظيمية.

[65] كلية هارفارد للأعمال، «مأساة المشاع مصطلح يُستخدم للإشارة إلى أي موقف يشترك فيه الأفراد في مجموعة من الموارد (تُعرف باسم المشاع) بحيث يتصرفون على نحو يحقق مصلحتهم وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى استنفاد تلك الموارد.»
[66] https://online.hbs.edu/blog/post/tragedy-of-the-commons-impact-on-sustainability-issues
[67] https://www.morganstanley.com/Themes/global-space-economy

المؤشرات الرئيسية

يمكن رؤية أكثر من **29,000** قمر صناعي وأجزاء من حطام المركبات الفضائية الكبيرة من الأرض.[68]

بلغ استثمار القطاع الخاص في شركات البنى التحتية الفضائية **14.5** مليار دولار أمريكي في العام **2021** (زيادة بنسبة أكثر من **50%** بالمقارنة مع عام **2020**).[69]

ارتفاع عدد الأقمار الصناعية العاملة

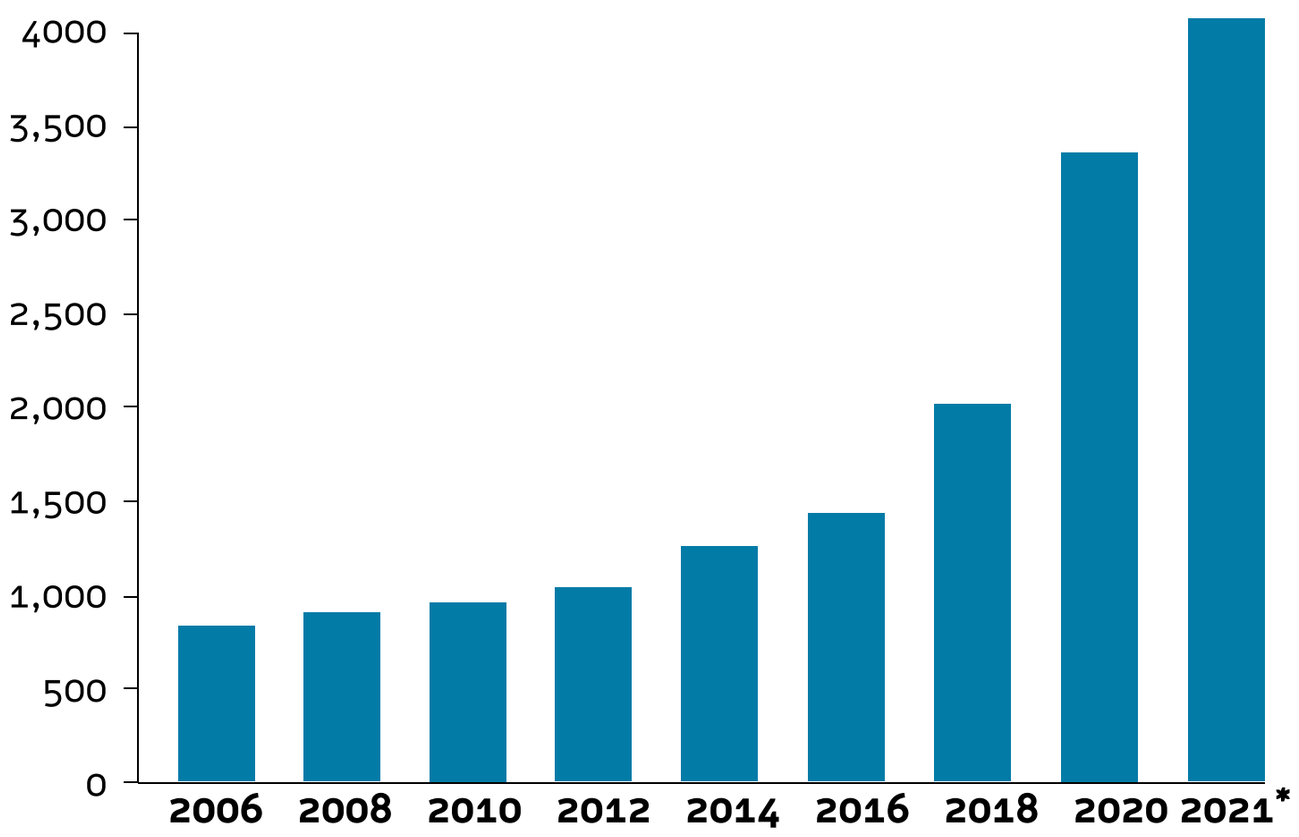

اتحاد العلماء المعنيين (UCS)
(https://allthingsnuclear.org/syoung/number-of-satellites-skyrockets/)

***تغطي بيانات 2021 الفترة من يناير إلى أبريل**

[68] https://www.nature.com/articles/d41586-021-02167-5
[69] https://www.ft.com/content/8ca9414f-9284-446d-81da-d2dc41c2b0fa?shareType=nongift

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بكيفية ضمان قدرة حكوماتهم على الاستفادة من الفرص التحويلية للفضاء على المدى الطويل.
وينقسم التحدي الرئيسي هنا إلى جزأين، الأول هو أن الزيادة المفاجئة في قدرة الدول على تحمل تكاليف الوصول إلى الفضاء، وانتشار تقنيات إطلاق الصواريخ والمنافسة على تخفيف القيود التنظيمية لجذب الاستثمارات، أدت جميعها إلى ظهور عدد كبير من شركات القطاع الخاص في قطاع الفضاء، مع الحوافز الكبيرة لاستغلال ميزة الوصول أولاً على حساب النمو المستقر. ويبدو ذلك واضحاً في زيادة عدد الأقمار الصناعية التي يتم إرسالها إلى الفضاء والنزاعات القانونية المتزايدة بين الشركات الرائدة في مجال الفضاء ووكالات الفضاء الوطنية. [70]

يتلخص الشق الثاني والأهم في أن المنافسة على الصعيد الجيوستراتيجي والنزاعات المنتشرة على كوكب الأرض تساهم في تعزيز عسكرة الفضاء على نحوٍ غير مستقر، ما يعيق تقدم الاتفاقيات المرتبطة بالحوكمة العالمية التي تصب في مصلحة جميع الدول. وعلى الرغم من مساحة الفضاء الشاسعة، توشك طبقتا الثيرموسفير والإكسوسفير في الغلاف الجوي للأرض أن تتحولا إلى موطن للصراع والنزاع بسبب العدد الكبير من الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية التي تتبع أنظمة مختلفة من جهات القطاعين العام والخاص دون الخضوع لأي قواعد محددة. ولا يزيد ذلك من احتمالية وقوع الحوادث الخطرة بالفضاء فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يقلل من قيمة الموارد المشتركة المتاحة في الفضاء، وينتقص من قدراته التحويلية المتاحة.

هناك مصالح استراتيجية مشتركة بين الدول الصغيرة والمتوسطة وشركات القطاع الخاص الرائدة في مجال الفضاء تنبع من فرض حوكمة متوازنة على المجال الفضائي يمكن في إطارها إدارة ومعالجة أي مخاطر وعدم استقرار قد ينجم عن أي نزاع. فمن خلال التعاون معاً لتحقيق الاستفادة القصوى من الفضاء، يمكن للدول الحليفة تسريع التقدم المحرز على مستوى الجهود الحالية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التي يبلغ عددها 21 مبدأً، [71] ومن شأن اعتماد هذه المبادئ كمتطلبات إلزامية بدلاً من كونها مبادئ توجيهية فقط أن يوفر أداةً قوية تساهم في تحقيق مصالح الجميع.

[70] https://www.ft.com/content/deaebceb-97ed-4022-84ad-e7057240afbf
[71] https://www.unoosa.org/oosa/en/informationfor/media/2019-unis-os-518.html

مسرّعات السياسات

الأدوات والوسائل الناشئة التي تمكّن
قادة الحكومات من تعزيز التقدم السريع
في مختلف المجالات السياسية

اللامركزية في صناعة القرار: سد الفجوات بين الحكومة والمواطنين

17 الانتشار الواسع للبيانات وتغير العلاقة بين الحكومة والمواطنين

سلّطت جائحة كوفيد- 19 الضوء على التحدي الذي تواجهه الحكومات فيما يتعلق بتقديم استجابات محلية وفي الوقت نفسه تنسيق الإجراءات على مستوى الدولة ككل. غير أن متابعة الحالات الفردية وتطبيق إجراءات الحماية الإضافية لصالح الأفراد الأكثر عرضةً للعدوى تطلب اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات على المستويات المصغرة من المجتمع، في حين أن التعامل مع نقص الموارد ومؤسسات الرعاية الصحية المثقلة بأعباء تفوق قدرتها الاستيعابية تطلَّب توفير بيانات مركزية وهيئة مركزية لإدارة هذه الموارد.

خلال الجائحة، منحت الحكومات والأفراد على حد سواء السلطات المحلية صلاحية الوصول إلى البيانات والموارد التي لم تكن متاحة لها في حالاتٍ أخرى، مع إنشاء قنوات مخصصة لتبادل المعلومات والخدمات بين الحكومة والمواطنين. وترتب على ذلك ظهور نمط جديد من اللامركزية في اتخاذ القرارات وتغير كبير في العلاقة بين المواطنين والدولة، مما أتاح لقادة الحكومات فرصةً لتقريب المسافات بين الحكومة والمواطنين وساهم في دفع عملية وضع السياسات لتصبح الحكومات أقرب إلى الشعب أكثر من أي وقتٍ مضى، دون فقدان مزايا مركزية وضع السياسات.

المؤشرات الرئيسية

في المملكة المتحدة، أصبح تقديم الدعم الذي يستهدف الأفراد المعرضين للعدوى، بما في ذلك توزيع الطعام وتوصيل الأدوية، ممكناً بفضل القرار الصادر عن الحكومة المركزية بمنح السلطات المحلية إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات هيئة الخدمات الصحية الوطنية.[72]

نجح برنامج «مدينة جاكرتا الذكية» في تحسين مستوى استجابة الخدمات العامة من خلال تحليل البيانات الضخمة المأخوذة من آراء المواطنين، حيث قامت بتحليل نحو **40,000** رأي شهرياً تم تداولها عبر تطبيقات الهواتف المحمولة ومنصات التواصل الاجتماعي، لتحديد أوجه القصور والاستجابة لها بسرعة.[73]

الدول التي تقدم خدمات عبر الإنترنت للفئات الأشد ضعفاً، للأعوام 2016 و2018 و2020

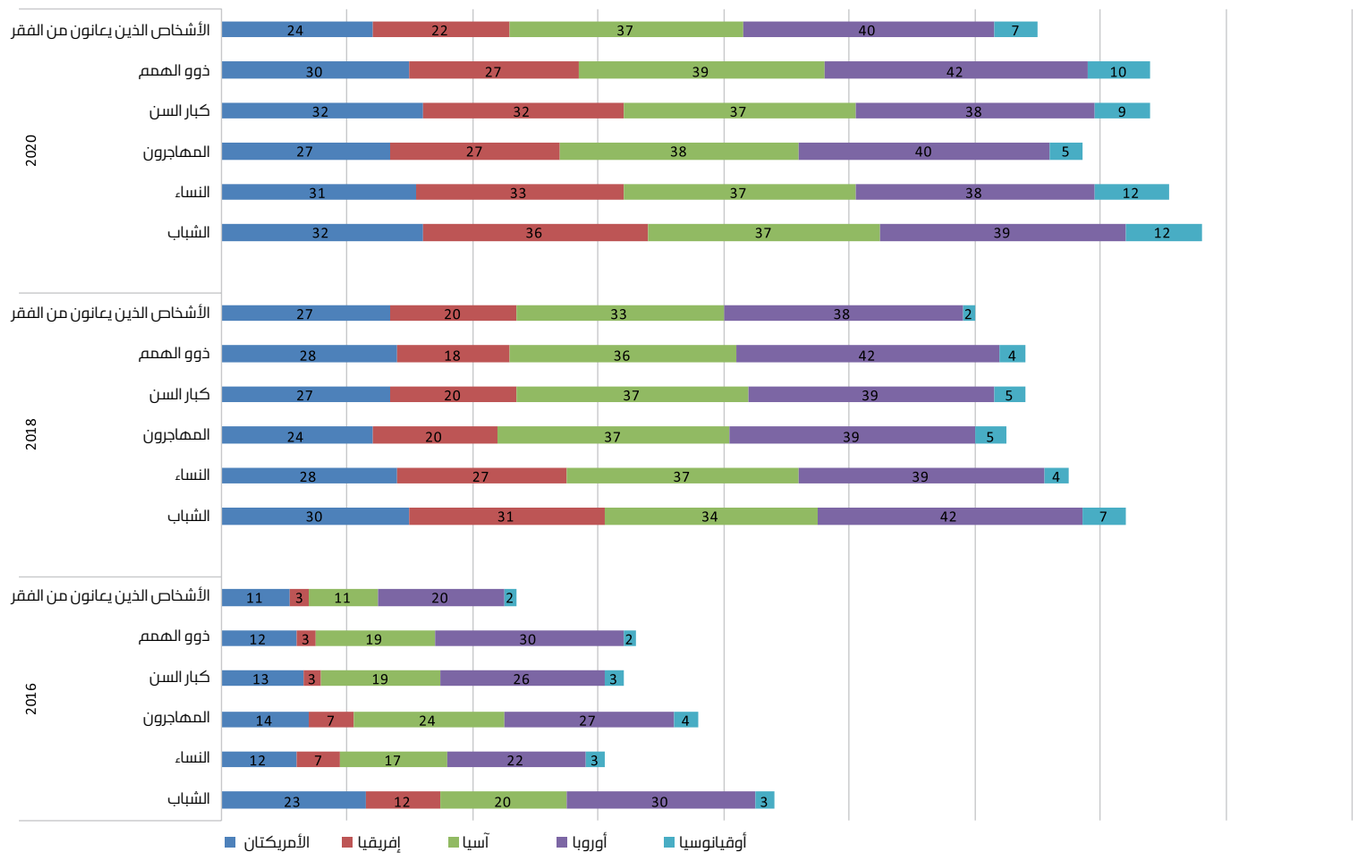

المصدر: استطلاعات الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية للأعوام 2016 و2018 و2020.
استطلاع الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (صفحة 78)
https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2020-Survey/2020%20UN%20E-Government%20Survey%20(Full%20Report).pdf

[72] https://www.gov.uk/government/publications/local-government-use-of-data-during-the-pandemic
[73] https://www.ibm.com/case-studies/jakartasmartcity

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بالمستوى المطلوب من اللامركزية للسلطات الحكومية، حيث يمكن لعملية اتخاذ القرارات المحلية أن تساهم في تحقيق النتائج الأفضل بالنسبة للمواطنين، خصوصاً وأنها تأخذ متطلباتهم في الاعتبار، وعادةً ما تكون القرارات أقرب إلى الواقع. غير أن المبالغة في اللامركزية قد يتسبب في مواجهة الحكومات المركزية لعدم المساواة، ويتركها تتخبط في مواجهة التحديات المشتركة التي يمكن معالجتها بكفاءة أكبر لو تم تخصيص الموارد على المستوى المركزي. وقد يقدم ذلك للحكومات المركزية أيضاً معلومات محدودة جداً خلال الأزمات. وربما تجد الدول التي لا تستطيع تحقيق التوازن الصحيح بين المركزية واللامركزية نفسها غير قادرة على التكيف مع الأوضاع خلال الأزمات اللاحقة وغير قادرة على تقديم الخدمات اللازمة لمواطنيها.

في حين تسعى الحكومات المركزية إلى تمكين عملية اتخاذ القرارات على المستوى المحلي، سيكون من المهم إدراك أنه لا وجود للتوازن الثابت، حيث سيبقى ميزان القوى بين الطرفين متأرجحاً بسبب تأثير الأحداث الخارجية باستمرار على المعايير التي تحدد كفاءة الحكومة. ورغم ذلك، يظل المصدر الأول والأهم للمعلومات بالنسبة لصنّاع القرار على كافة مستويات الحكومة هو المعلومات التي تتيح فهم ما يحتاجه المواطنون فعلياً وبصورة فورية. وتمكّن التكنولوجيا هذا المستوى من المعلومات من خلال انتشار إنترنت الأشياء وتطبيقات تحليل البيانات الضخمة. إضافةً إلى ذلك، أدت الجائحة إلى ظهور علاقة جديدة مع البيانات، ففي حال نجحت الحكومات بتوجيه الاهتمام اللازم لهذه العلاقة وتعزيزها، وعملت على إدارة المعلومات التي تحصل عليها بشفافية ومسؤولية، مع مراعاة خصوصية ومصالح المستخدمين، يمكن تحقيق قيمة مضافة عليم مستوى الأفراد بطرقٍ لا تُعد ولا تُحصى.

التحفيز الوظيفي: تغيرات غير مسبوقة في سوق العمل

18 أزمة الاستقالات الكبرى

شهد سوق العمل حول العالم تغيراً كبيراً خلال الأشهر القليلة الماضية نتيجة الأزمة الاقتصادية الكبيرة المترتبة على الجائحة. ولا شك أن هذه التغيرات ستبقى قائمة لوقتٍ قد يكون أطول حتى من المدة التي يستلزمها العمل من أجل تحقيق التعافي، لا سيما أنها جاءت نتيجة إعادة تقييم عامة للأهداف التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها من العمل. ورغم أن الرواتب ستبقى دافعاً مهماً للعمل، فإن الأولويات لدى كثير من الموظفين قد تغيرت جذرياً بسبب إعادة التفكير في الإجهاد الوظيفي وضغوط العمل التي تتسبب في حدوث أكثر من 2.8 مليون حالة وفاة سنوياً.[74]

ومع انتشار اللامبالاة والفتور مؤخراً بين الموظفين، لا تقوم الحكومات حالياً بإعادة صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وحسب (مثل تحديد أيام العمل بأربعة أيام أسبوعياً)، بل تضع أيضاً تصاميم مجتمعية جديدة تعمل على تأمين ظروف عمل أفضل للجيل القادم من الموظفين. وبالنسبة لقادة الحكومات، فإن أزمة «الاستقالات الكبرى»[75] في الولايات المتحدة وحركة «تانج بينج»[76] التي ظهرت في الصين للاحتجاج على الضغوط المجتمعية المرتبطة بثقافة العمل الشاق وغيرها من الظواهر المماثلة تشكّل تحدياً على المستوى الاقتصادي، غير أن هذه الظواهر تمثل أيضاً فرصة للتطوير الهيكلي لطبيعة العمل، بحيث يركز العمل على جودة حياة الفرد وغاياته ويستفيد من القدرات الكامنة للتنوع في سوق العمل.

[74] https://news.un.org/en/story/2019/04/1036851
[75] https://www.npr.org/2021/06/24/1007914455/as-the-pandemic-recedes-millions-of-workers-are-saying-i-quit
[76] https://www.bbc.com/news/business-60353916

المؤشرات الرئيسية

ثلثا الأشخاص الذين استقالوا من وظائفهم في العام 2021 فعلوا ذلك بسبب مشاكل تتعلق بالمشاركة الفعالة وجودة الحياة، حيث استقال **42%** لأسباب تتعلق برؤسائهم في العمل والثقافة المؤسسية، و **21%** منهم بسبب غياب التوازن بين العمل والحياة الشخصية وتدني مستوى جودة الحياة والرغبة في مزيد من المرونة، بما في ذلك القدرة على العمل عن بُعد.[77]

حدّدت ست دول على الأقل أيام العمل بأربعة أيام أسبوعياً، وذلك في إطار برامج تجريبية أو لتطبيق السياسات على مستوى الدولة، في حين طبّقت شركات عالمية، مثل يونيليفير وباناسونيك، سياساتها الخاصة بتحديد أيام العمل بأربعة أيام.[78]

واقع جديد من نماذج العمل الهجين

يوشك قادة الأعمال على إجراء تغييرات كبيرة لتلبية متطلبات الموظفين

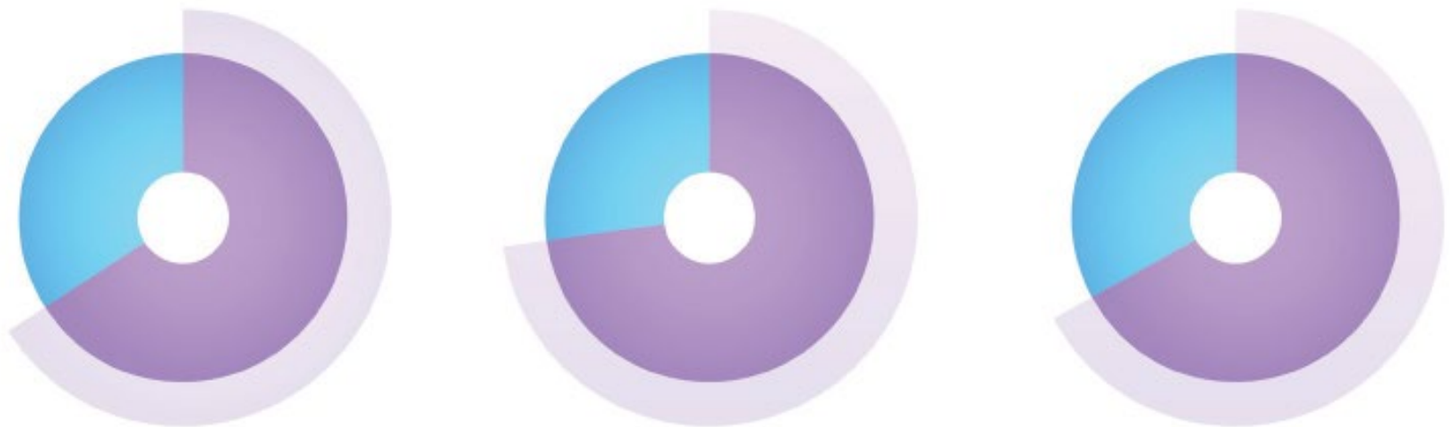

67%

من الموظفين يريدون مزيداً من العمل بنظام الحضور الفعلي بعد الجائحة.

73%

من الموظفين يريدون خيارات مرنة للعمل عن بُعد من أجل البقاء في وظائفهم.

66%

من القادة يقولون إن شركاتهم تفكر في إعادة تصميم مساحات مكتبية متوافقة مع أساليب العمل الهجينة.

مايكروسوفت
https://www.microsoft.com/en-us/worklab/work-trend-index/hybrid-work

[77] https://www.fastcompany.com/90727646/its-not-just-money-this-is-whats-still-driving-the-great-resignation
[78] https://www.forbes.com/sites/jackkelly/2022/02/03/the-four-day-workweek-is-gaining-big-momentum-signing-up-50-organizations/?sh=25336bc267b6

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بإعادة صياغة السياسات الاقتصادية والعمالية لتتوافق مع الأولويات المتغيرة للقوى العاملة، للتصدي لما يُعرف باسم «زمن اللاطموح»،[79] ومن ثمّ إحياء روح الشغف والإبداع والابتكار والإنتاجية، وأخيراً تحفيز النمو الاقتصادي. أما المعضلة الأساسية التي تساهم في تعقيد اتخاذ القرارات المعنية، فتكمن في التحدي الذي تواجهه الأبعاد الاقتصادية الهيكلية والاجتماعية والسياسية والنفسية، إذ تتطلب معالجة هذه المسألة اعتماد منهج متعددة التخصصات من أجل تصميم الإجراءات التصحيحية اللازمة. وقد يؤدي عدم النجاح في التعامل الصحيح مع أي من هذه الأبعاد إلى تنامي عدم الرضا بين فرق العمل وانعدام الإنتاجية الاقتصادية وزيادة التوترات على المستوى الاجتماعي والسياسي.

وينبغي على الحكومات اتخاذ خطوة أولى إلزامية في إطار السعي إلى تحقيق التغيير الهيكلي الجذري، وهي الدعوة إلى عقد حوارٍ وطني وجمع المعلومات من فرق العمل ومن الخبراء في مجال تحفيز الإنسان والطب النفسي وعلوم الأعصاب وعلوم السلوك، حيث سيوفر الفهم الأعمق لعدم رضا الموظفين الحالي لواضعي السياسات لمحة عن الأسباب الأساسية للمشكلة والقدرة على وضع الحل المناسب لمعالجتها.
ويمكن اقتراح توفير مساحة خاضعة لحماية جزئية مخصصة لريادة الأعمال والابتكار من أجل تحفيز الشغف والطاقة في القطاع الاقتصادي، وتوفر بعض أنجح الدول في هذه الخطوة شبكة أمان اجتماعي قوية، ولكن شبكة الأمان هذه تختلف باختلاف البلدان، حيث تستهدف المواطن الذي يحتاج إلى دعمٍ في كل من هذه الدول، والتي عادةً ما يتعذر الوصول إليها في الحالات الأخرى، ويجب تطبيقها بالتزامن مع الاستثمار في تطوير ودعم الأفكار المستعدة لمواجهة المخاطر، والتي تعتبر مطلباً أساسياً لوضع المنظومة الشاملة للابتكار.

[79] https://www.nytimes.com/2022/02/15/magazine/anti-ambition-age.html

الضرائب الرقمية: ضمان الحصّة العادلة من الاقتصاد الرقمي للدول

19 التنسيق متعدد الأطراف

ساهم النمو الكبير للاقتصاد الرقمي العابر للحدود في توفير قيمة كبيرة لمؤسسات القطاع الخاص، حيث حققت الشركات العالمية، على وجه الخصوص، مكاسب كبيرة. وفي الوقت ذاته، طُرحت تساؤلات جديدة حول هذه الأنشطة الرقمية العابرة للحدود تتعلق بطريقة فرض الضرائب عليها في البلدان التي تم تقديم هذه الخدمة منها.

وبدأ قادة الحكومات في إدراك ضرورة تعديل السياسات الضريبية الوطنية، إلا أن تعديلها غير كافٍ، إذ تبدو هناك حاجة واضحة إلى اعتماد منهجيات متعددة الأطراف للتغلب على هذه التحديات العابرة للحدود. وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في العام 2021 عندما اتفق أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين على وضع إطار عمل شامل للحل يقوم على ركيزتين وخطة تنفيذ مفصلة من أجل التغلب على تحديات فرض الضرائب الرقمية، تشمل مجموعة من المراحل الرئيسية لتنفيذ بعض الإجراءات المقترحة في هذا الصدد بحلول العام 2023.[80]

سيكون هذا العمل المتعدد الأطراف خلال السنوات القادمة بمثابة فرصة لقادة الحكومات من أجل المشاركة في وضع السياسات التي تمكنهم من الحصول على حصة عادلة لبلدانهم من القيمة التي قُدمت في أنظمتها الاقتصادية.

[80] https://www.oecd.org/tax/beps/statement-on-a-two-pillar-solution-to-address-the-tax-challenges-arising-from-the-digitalisation-of-the-economy-october-2021.pdf

المؤشرات الرئيسية

قُدرت حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة **15.5%** وقد زادت هذه النسبة بوتيرة أسرع بمرتين ونصف من زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الأعوام الخمسة عشرة الماضية.[81]

وافقت **137** دولة في شهر نوفمبر **2021** على وضع إطار عمل شامل لحل يقوم على ركيزتين في إطار فرض الضرائب الرقمية على الصعيد الدولي.[82]

معدل الضريبة الفعلي في قطاع تقنية المعلومات للشركات المدرجة في مؤشر ستاندارد آند بورز 500 (%)

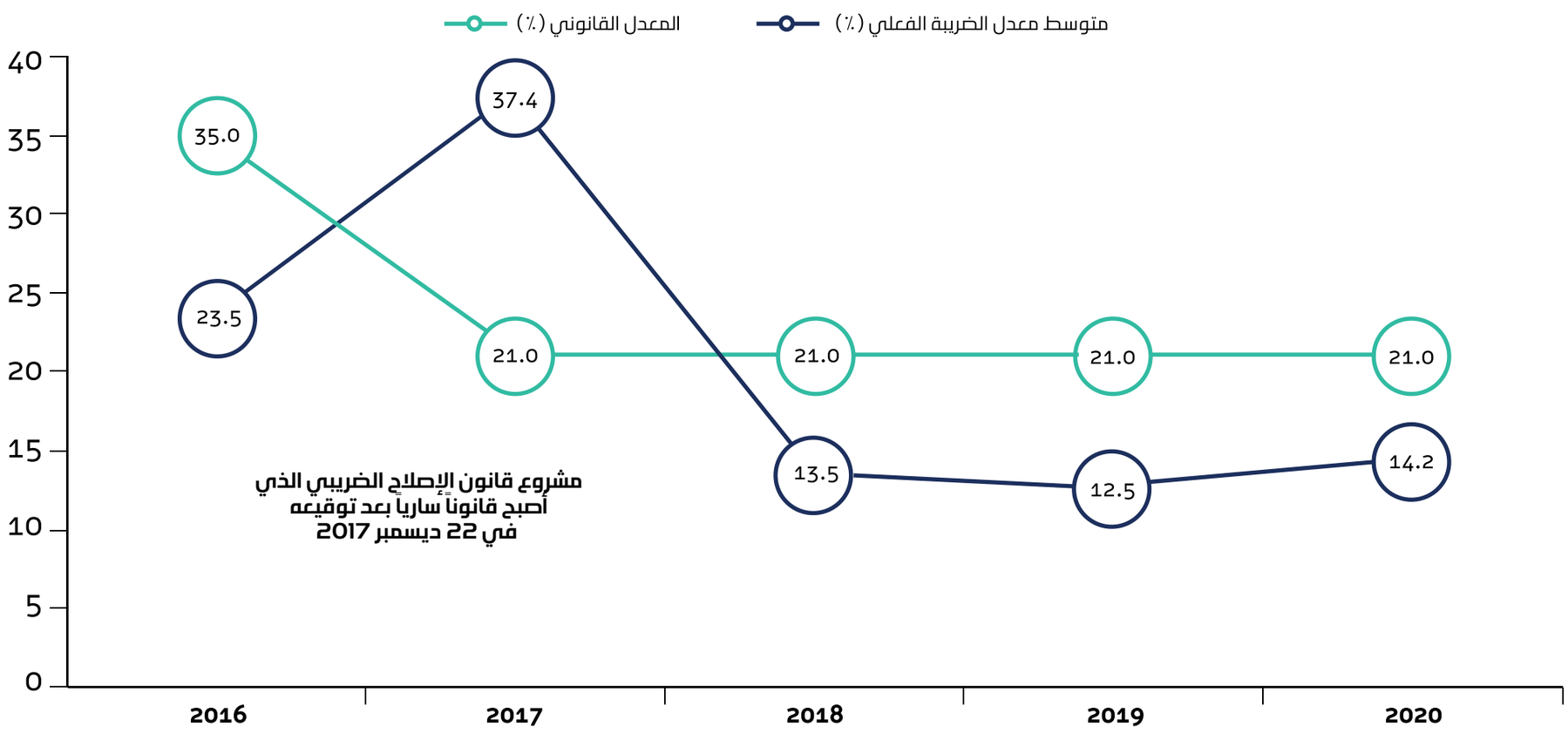

ستاندارد آند بورز العالمية
(https://taxfoundation.org/digital-tax-europe-2020/)

[81] https://www.worldbank.org/en/topic/digitaldevelopment/overview#1
[82]https://www.oecd.org/tax/beps/statement-on-a-two-pillar-solution-to-address-the-tax-challenges-arising-from-the-digitalisation-of-the-economy-october-2021.htm

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين السياسات الوطنية المرتبطة بفرض الضرائب وجهود التنسيق والمواءمة بين آليات العمل الدولية المعتمدة في هذا الإطار. ويوفر العام 2022 فرصة مهمة للصياغة النهائية لهذه الاتفاقيات. غير أن المعضلة الأساسية هنا تتلخص في تحقيق التوافق متعدد الأطراف من أجل معالجة التحديات العابرة للحدود، حيث يتطلب ذلك إجراء عمليات التفاوض بشأنها، فلا يمكن تحقيق المواءمة مع المصالح الاستراتيجية للبلاد بدون بذل بعض الجهود. وستتم معالجة الخلافات على مستوى التنمية الاقتصادية ووجود جهات رائدة عالمية في قطاع التقنية ووجهات النظر المختلفة المرتبطة بفرض الضرائب الرقمية على نحوٍ عادل بالنسبة للشركات العالمية من خلال المفاوضات التقنية المعقدة. ولن تحظى الدول التي لن تشارك بفعالية في هذه العملية بفرصة كبيرة لمعالجة تحديات فرض الضرائب الرقمية.

وينبغي تحديد المصالح الوطنية بوضوح في إطار المناقشات متعددة الأطراف ومناصرتها ودعمها، وذلك من أجل ضمان التوصل إلى اتفاق متوائم مع الأولويات الوطنية، ويجب أن تشمل خطوات تحديد هذه المصالح تعاوناً وثيقاً مع الأطراف المعنية الرئيسية في المجال الرقمي على مستوى الاقتصاد الوطني، من أجل فهم التحديات والمتطلبات والتطلعات الخاصة بهم. أما بالنسبة للبلدان الأصغر، ونظراً للقوة الاقتصادية للأطراف المعنية، يمكنها تعزيز موقفها التفاوضي من خلال إقامة التحالفات مع الجهات الأخرى التي تشاركها المصالح الاستراتيجية الأساسية ذاتها. وفي الوقت نفسه، يمكن لقادة الحكومات استكمال الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف من خلال سن التشريعات الوطنية، إضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف على نحوٍ يركز على معالجة الظروف المحددة والفرص المتاحة خارج إطار أي اتفاقية دولية.

تكنولوجيا مكافحة الفساد: استخدام الذكاء الاصطناعي في رصد المعاملات غير المشروعة

20 تزايد استخدام التكنولوجيا لمكافحة الفساد

رغم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد منذ عقود، ما زالت آثار الفساد وأشكال الاحتيال الأخرى كارثية على الجهات الحكومية حول العالم. ويبين مؤشر مُدرَكات الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عدم اتخاذ أي إجراء لمكافحة الفساد عالمياً وتردي وضع بعض الدول ذات الاقتصادات القوية والتي سبق أن سجلت نتائج جيدة ضمن المؤشر.[83]

مع ذلك، ومع استمرار التحول الرقمي للحكومات، تُستخدم التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة بأشكالٍ متنوعة في الإطار الحكومي، مما يتيح رصد حالات الفساد أكثر من أي وقتٍ مضى.[84]

ومن خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في أنشطة مثل تدقيق الميزانية وعمليات الشراء وتقييم الأداء، يمكن للحكومات تحديد أي خلل يستدعي إجراء المزيد من التحقيقات. وبالنسبة لقادة الحكومات، لا شك أن قدرات الذكاء الاصطناعي في جعل الحكومات أكثر مصداقيةً وشفافيةً وفعاليةً من شأنها تحقيق التغيير المنشود، غير أنها مصحوبة ببعض المخاطر والتحديات على مستوى الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الموثوقية والقدرة على تقديم التفسيرات وغياب التحكم البشري.

[83] https://www.transparency.org/en/news/cpi-2021-highlights-insights
[84] https://ecpr.eu/Events/Event/PaperDetails/50827

المؤشرات الرئيسية

يتسبب الفساد في تخفيض الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بما يتراوح بين **120** و**990** مليار يورو سنوياً.[85]

بحلول العام **2020**، استعان نحو نصف (أو ما يعادل نسبة **45%**) من الجهات الحكومية الأمريكية بأدوات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة.[86]

مقارنة بين عدد حالات اختراق البيانات وكشف البيانات الشخصية 2010-2019

مجموعة إس بي دي
(https://spd.group/machine-learning/fraud-detection-with-machine-learning/)

[85] https://www.cer.eu/publications/archive/policy-brief/2021/how-fight-corruption-and-uphold-rule-law
[86] https://www-cdn.law.stanford.edu/wp-content/uploads/2020/02/ACUS-AI-Report.pdf

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بمواجهة الفساد بطريقة حاسمة، واستخدام الأدوات الفعالة القائمة على الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، مع الوضع بالاعتبار أن هذه المسألة تحمل في طياتها تحديات ومخاطر تمس الاستقرار المحلي. وتكمن المعضلة الأساسية في أن حملات مكافحة الفساد من شأنها أن تؤثر سلباً على التوازن القائم في البلدان التي تعاني أصلاً من غياب الاستقرار السياسي. وحتى في الدول المستقرة نسبياً، قد يعتبر البعض أن مثل هذه الإجراءات قد تستهدف أطرافاً بعينهم أو تُستخدم لزرع الانقسامات. مع ذلك، فإن عدم القدرة على مكافحة الفساد سيؤدي إلى تضاؤل الثقة في المؤسسات العامة، وقد تبين أن للفساد أثراً سلبياً مباشراً على النمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة وثيقة بين الفساد وعدم الاستقرار على المستوى السياسي.[87] أما الفشل في الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بمكافحة الفساد فسيتسبب في استمرار اعتماد الحكومات على الوسائل القديمة لمكافحته، والتي تتطلب عادة عدداً كبيراً من الموظفين، وتكون غير فعالة وعرضة للتلاعب بها.

بينما تسعى الحكومات إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في إطار جهودها لمكافحة الفساد، فإن هذه الطريقة عادةً ما تحقق أفضل النتائج عند تطبيقها تدريجياً. ومن أجل تفادي التسبب بعدم الاستقرار نتيجة تطبيق هذه الإجراءات بسرعة، يمكن للحكومات تصميم إجراء قائم على التقنيات المتطورة وغير عشوائي لمكافحة الفساد عبر الاعتماد على الحوكمة الشفافة وإعلان كيفية تطبيق هذا البرنامج خلال مراحله الزمنية المختلفة. وسيحفز ذلك الجهات التي توشك على المشاركة في أي نشاط مرتبط بالفساد على التراجع قبل فرض أي عقوبات. إضافةً إلى ذلك، تعتبر دول عدة أن الصحافة الحرة والبيانات المفتوحة وإعلان نتائج عمليات التدقيق للشعب بشفافية وانتظام، وعلى نحوٍ مفصل، من شأنها أن تساهم في تعزيز المساءلة.[88]

وثمة منهج آخر يهدف إلى مكافحة الفساد عبر استخدام التقنيات المتطورة ألا وهو استهداف الأنظمة الحكومية الأكثر عرضةً للاستغلال، كما حدث مع وزارة الصناعة في كينيا عندما أقامت شراكة مع شركة «آي بي إم» لدراسة الإجراءات التي تحكم سهولة تنفيذ الأعمال في البلاد.[89] وفي الإطار نفسه، يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحديد مواطن الضعف والقضاء على أي محفّز للمشاركة في أنشطة الفساد، بدلاً من فرض الإجراءات التأديبية بعد وقوع الفساد. وبصرف النظر عن المنهج المعتمد في هذا الصدد، يتطلب النجاح في مكافحة الفساد قدراً من المثابرة والإرادة السياسية على مدار سنوات عديدة.

[87] https://www.imd.org/research-knowledge/articles/com-february-2019/
[88] https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2019/09/the-true-cost-of-global-corruption-mauro.htm
[89] https://www.ibm.com/blogs/research/2018/10/breaking-50-kenyan-government-ibm-research-collaborate-improve-countrys-ease-business-ranking/

إدارة الذكاء الاصطناعي:
تحديد صلاحيات الذكاء الاصطناعي

21 الإشراف البشري على الذكاء الاصطناعي

سرعان ما تطور الذكاء الاصطناعي وأصبح جزءاً لا يتجزأ من جميع جوانب حياتنا في الوقت الحاضر. ففي إطار الانتقال من الاعتماد على مسار الأعمال القائم على البيانات إلى مسار الأعمال القائم على الذكاء الاصطناعي، شق الذكاء الاصطناعي طريقه بسرعة نحو الصدارة بين كافة الخيارات المتاحة في هذا المجال، وتشمل استخداماته مجالات البيع بالتجزئة، مروراً بنظام المحاكم والقضاء، وصولاً إلى النزاعات العسكرية. ويشكل الاعتماد على الذكاء الاصطناعي نقطة تحول بالنسبة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، خصوصاً وأن الإنسان دائماً ما يسعى إلى اعتماد منهجيات يكون تطبيقها وتأثيرها أسرع وأكثر موثوقيةً وبعيداً كل البعد عن التحيز.[90]

لكن هذا الخيار لا يخلو من المخاطر، لا سيما وأن الذكاء الاصطناعي أثبت قصوراً فيما يتعلق بالبيانات المنحازة عن غير عمد أو التي تم التلاعب بها عمداً، كما أنه هدف سهل للهجمات السيبرانية ويشوبه خطر الخروج عن سيطرة البشر بصورة لا يمكن قياسها أو تحديدها. وبالنسبة لقادة الحكومات، توفر خيارات الاستخدمات المتنوعة للذكاء الاصطناعي فرصةً لاتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الاستراتيجية التي يجب اتخاذ القرارات بشأنها بأسرع ما يكون، كما يفرض خطراً محتملاً يحمل في طياته عواقب قد تغير الحياة بشكلٍ كامل.

[90] https://hbr.org/2019/07/what-ai-driven-decision-making-looks-like

المؤشرات الرئيسية

اكتشفت وزارة العدل الأمريكية في العام **2021** وجود انحياز في إحدى الخوارزميات المصممة لمساعدة السجناء على الحصول على إطلاق السراح المبكر، وذلك من خلال توقع عودتهم للجريمة من جديد. ففي إطار العينة المختارة، تم تصنيف **7%** فقط من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية ضمن فئة السجناء الأقل خطورة بالمقارنة مع السجناء من العرق الأبيض الذين أُدرج **21%** منهم ضمن هذه الفئة.[91]

أجرى مختبر «تينسينت كين للاختبارات الأمنية» في العام **2019** بحثاً تجريبياً على أنظمة القيادة الآلية لإحدى شركات السيارات، ونجح في اختراق نظام التوجيه.[92]

حالات استخدام الذكاء الاصطناعي حسب مهام الحوكمة

الشكل 1: حالات استخدام الذكاء الاصطناعي حسب مجالات السياسات

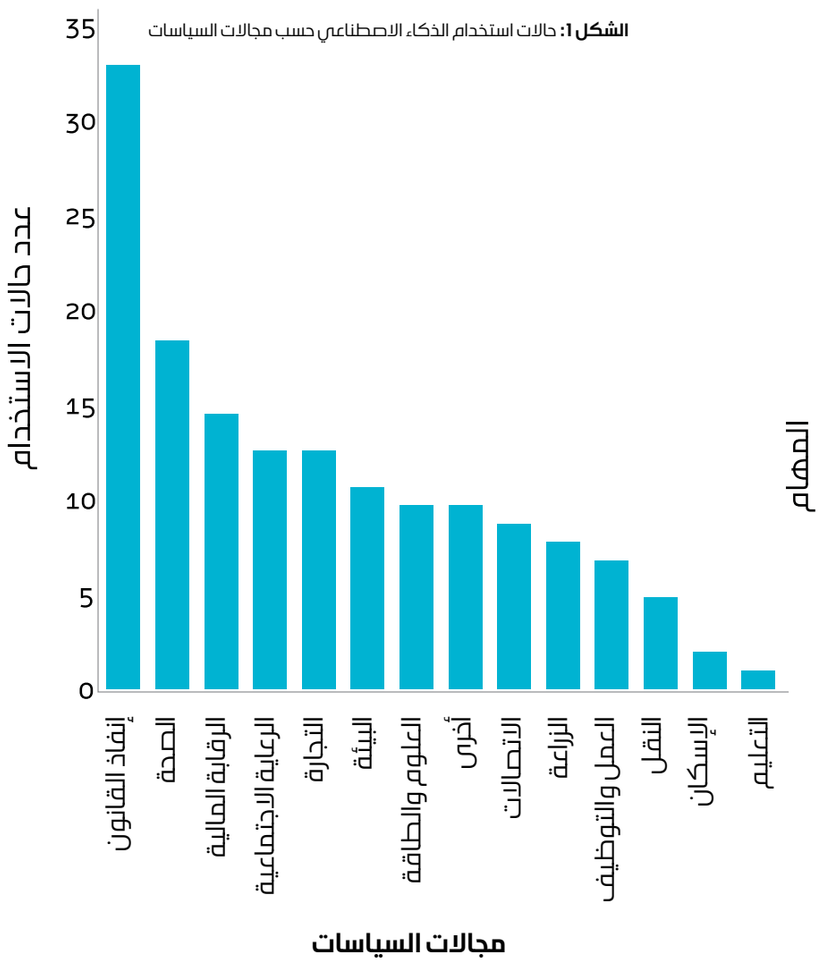

الشكل 2: حالات استخدام الذكاء الاصطناعي حسب مهام الحوكمة

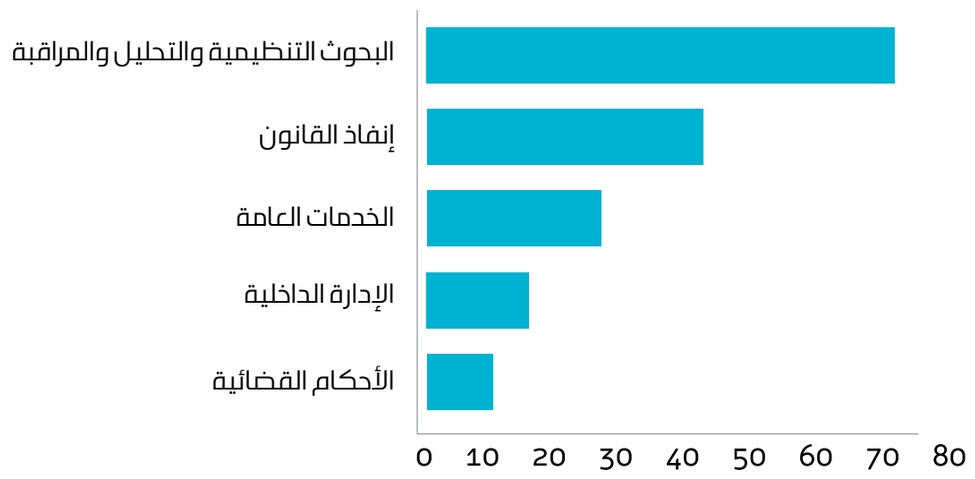

المؤتمر الإداري للولايات المتحدة في جامعة ستانفورد
https://www-cdn.law.stanford.edu/wp-content/uploads/2020/02/ACUS-AI-Report.pdf

[91] https://www.npr.org/2022/01/26/1075509175/justice-department-algorithm-first-step-act
[92] https://keenlab.tencent.com/en/whitepapers/Experimental_Security_Research_of_Tesla_Autopilot.pdf

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بتحديد الاستخدام الأمثل للذكاء الاصطناعي في عملية اتخاذ القرارات. وتكمن المعضلة الرئيسية في أنه ورغم توفير الذكاء الاصطناعي لفرصة تقليص دورة اتخاذ القرارات، وهي ميزة مهمة في العالم الذي أصبحت فيه الجداول الزمنية لاتخاذ القرارات مضغوطة للغاية، ما زال احتمال التلاعب بالمخرجات أو تقديم مخرجات منحازة مرتفعاً، ما يتركنا أمام الاختيار بين السرعة في تحقيق النتائج أو تحقيق الدقة على نحوٍ موثوق. وستتسبب عدم القدرة على تقييم هذه الجوانب وتحقيق التوازن بينها في عدم استخدام الدول لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على النحو الأمثل بالمقارنة مع منافسيها الذين نجحوا في تحقيق الاستفادة القصوى مما يقدمه الذكاء الاصطناعي في سبيل تعزيز اتخاذ القرارات الاستراتيجية أو يدفع هذه الدول نحو منح صلاحيات واسعة النطاق لتقنية هشة وتعريض النتائج الاستراتيجية الرئيسية للمخاطر.

بينما يحدد قادة الحكومات الاستخدامات المثلى لتقنيات الذكاء الاصطناعي في دولهم، تتلخص الخطوة الأولى في تقييم المجالات التي يمكن أن توفر فيها عملية اتخاذ القرارات القائمة على استخدام الذكاء الاصطناعي فوائد استراتيجية. ويمكن لتحديد الأولويات والتشجيع على اعتماد الذكاء الاصطناعي في بعض المجالات أن يضمن تحقيق الاستفادة القصوى من خلال تسريع وتيرة اتخاذ القرارات، بينما تبقى المشاركة البشرية في الإجراءات الرئيسية موجودة لضمان عدم الإخفاق. وتعتبر الشفافية إحدى الركائز الأساسية للتطبيق الفعّال للذكاء الاصطناعي، من خلال إتاحة عمليات تدقيق خوارزميات البرنامج، إضافة إلى تدقيق مجموعات البيانات المستخدمة من أجل تحديد الأنماط المعنية واستقاء الاستنتاجات والتعلم. ويمكن لمنح الصلاحيات للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تعزيز فعالية الحكومات وكفاءتها واستجابتها للشعوب في الحالات التي تكون فيها النقاشات المطولة غير ضرورية أو غير عملية، غير أن هذه التقنيات تحتاج لمراقبة وثيقة، وتحديد المجالات التي لا يُنصح بتطبيقها فيها.

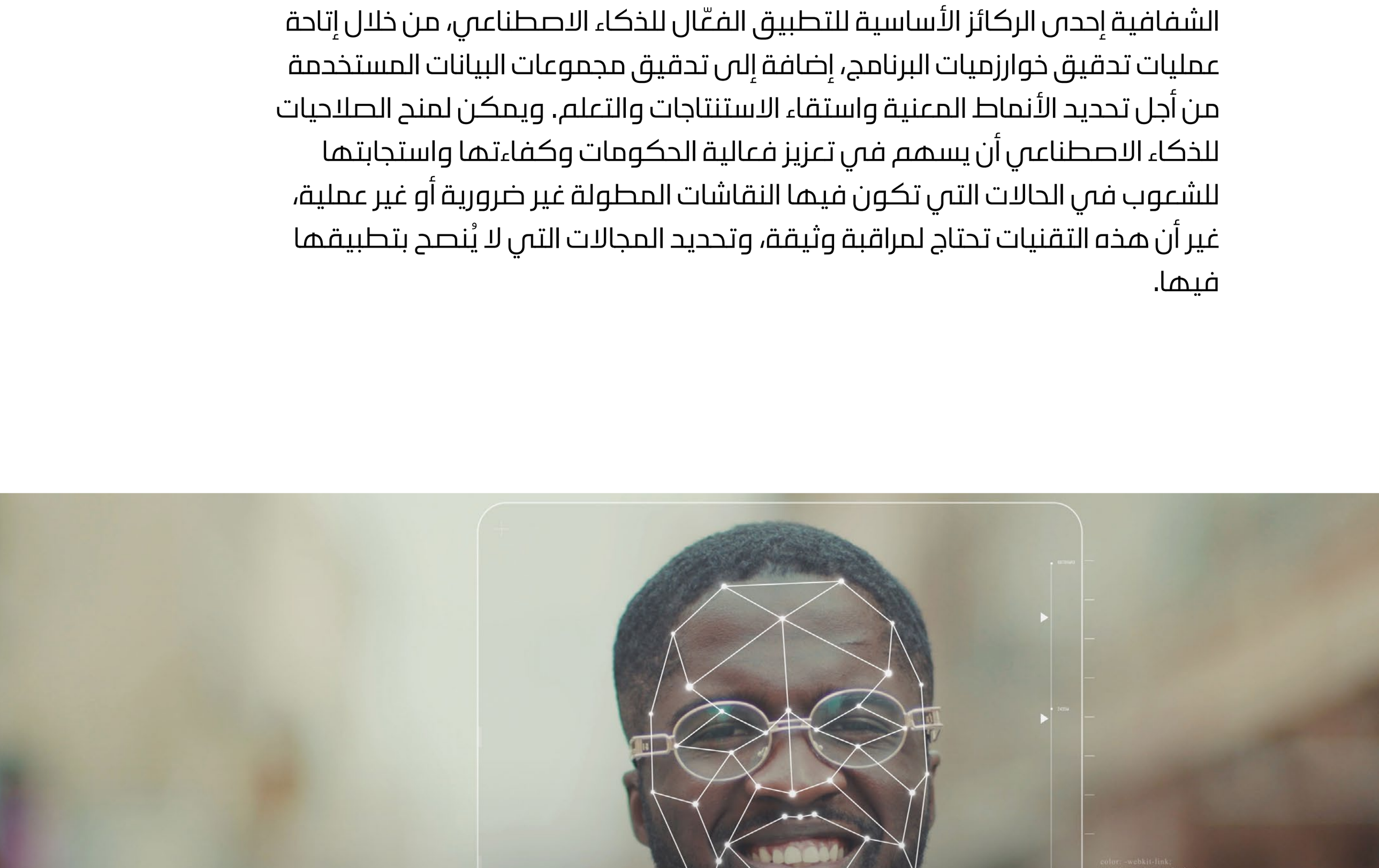

تنفيذ الالتزامات المناخية:
ترجمة الالتزامات إلى واقع ملموس

22 فرصة ضئيلة لتحقيق التغيير

باتت تبعات المحافظة على ارتفاع درجة حرارة الكوكب بما لا يزيد عن 1.5 درجة مئوية معروفة للعالم أجمع، ففي حال تجاوز حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، فإنه بحلول العام 2100 ستكون البشرية قد تسببت بمخاطر جسيمة للحياة على كوكب الأرض وهي مخاطر قد لا تحمد عقباها ولا يمكن إصلاح آثارها. ويشير أحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أننا على وشك تجاوز هذا المستوى حالياً.[93]

ورغم إدراك العالم أن المحافظة على ارتفاع درجة حرارة الكوكب بما لا يزيد عن 1.5 درجة مئوية يتطلب تخفيض الانبعاثات بنسبة 45% بحلول العام 2030 وبلوغ معدل «صفر انبعاثات» بحلول العام 2050، فإنه من المتوقع أن تزيد الانبعاثات بنسبة 14% خلال العِقد الحالي.[94] ففي حين اتفقت الدول والشركات الكبرى خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (COP26) الذي عُقد في العام 2021 على الالتزام بتخفيض انبعاثات الكربون إلى الصفر، أشارت الدراسات إلى أن هذه الدول والشركات لا تبذل الجهود الضرورية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف خلال الفترة الزمنية المحددة، غير أن تحقيق هذه الأهداف يُعد ضرورةً ملحّة بالنسبة لكل سكان الأرض. وبالنسبة لقادة الحكومات، تُعتبر كيفية تحقيق هذه الأهداف تحدياً هائلاً.

[93] https://news.un.org/en/story/2021/08/1097362
[94] https://www.un.org/sg/en/node/262102

المؤشرات الرئيسية

أشارت دراسة شملت 25 شركة كبرى، (مسؤولة عن حوالي **5%** من الانبعاثات العالمية) كانت قد تعهدت في العام **2021** بتخفيض انبعاثاتها من الكربون لتصل إلى الصفر خلال العقود القادمة، إلى أن ثلاث شركات فقط اتخذت الإجراءات اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات .[95]

ساهمت أكبر 20 شركة بنسبة 35% من إجمالي ثاني أكسيد الكربون والميثان منذ العام 1965

رسم بياني من صحيفة الجارديان | المصدر: ريتشارد هيد، معهد Climate Accountability Institute
https://www.theguardian.com/environment/2019/oct/09/revealed-20-firms-third-carbon-emissions

[95] https://www.nature.com/articles/d41586-022-00366-2

قرارات حاسمة ينبغي اتخاذها

ينبغي على قادة الحكومات الآن اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ الذي عُقد عام 2021، بما في ذلك التعاون مع الشركات الكبرى التي تسبب نسباً مرتفعة من الانبعاثات على المستوى الوطني. وتكمن المشكلة الأساسية في أنه عادةً ما يُنظر إلى تخفيض انبعاثات الشركات على أنه تقليص لتنافسيتها، خصوصاً في الحالات التي لا يعمل فيها المنافسون من أجل تحقيق الأهداف التي وعدوا بها. ففي ظل انعدام وجود أي معايير للمراقبة أو آليات للمساءلة، تبقى الحوافز من أجل الوفاء بالالتزامات محدودة نسبياً على المدى القريب. مع ذلك، يدرك الجميع أن عدم الوفاء بهذه الالتزامات من شأنه أن يتسبب بمعاناة أكبر للبشر وفقدان التنوع البيولوجي.

وتتوفر لقادة الحكومات مجموعة واسعة من الوسائل التي يمكن استخدامها من أجل التحكم بانبعاثات الشركات المحلية. يمكن اعتبار المنهج القائم على فرض القوانين التنظيمية في هذا الشأن خطوة جيدة لمعالجة المشكلة بسرعة وفعالية، ولكن من المرجح أن يكون لها بعض الآثار السلبية. فربما تقاوم الشركات السياسات المفروضة عليها من المستويات الأعلى، وقد تقوم الفئات المحلية المعنية من غير الهيئات الإدارية بالاحتجاج على التدخل المفرط من الحكومة، ومن المحتمل أن يعاني النظام الاقتصادي بسبب عدم قدرة الشركات على تلبية المتطلبات الجديدة.

يعتبر التعاون حلاً بديلاً في هذا الإطار، حيث ينبغي على قادة الحكومات إنشاء بيئة قائمة على الحوار وهادفة إلى التعلم، تمكّن واضعي السياسات من التعاون بشكلٍ وثيق مع الشركات بهدف فهم متطلباتهم وتحديد الطرق التي يمكن من خلالها للسياسات تسهيل وتسريع عملية تخفيض الانبعاثات إلى الصفر. وعند تحقيق ذلك، يمكن الاستفادة من مختلف المزايا التي تمنحها السياسات الحكومية، التي تتضمن الإعانات الحكومية والحوافز الضريبية والاستفادة من الموارد وما إلى ذلك، من أجل ضمان تقليل الخلاف بين الشركات وواضعي السياسات. فمن أجل المحافظة على مستوى 1.5 درجة مئوية، لا بد من اعتماد القطاعين العام والخاص للإجراءات السريعة المنسقة والمتكاملة.

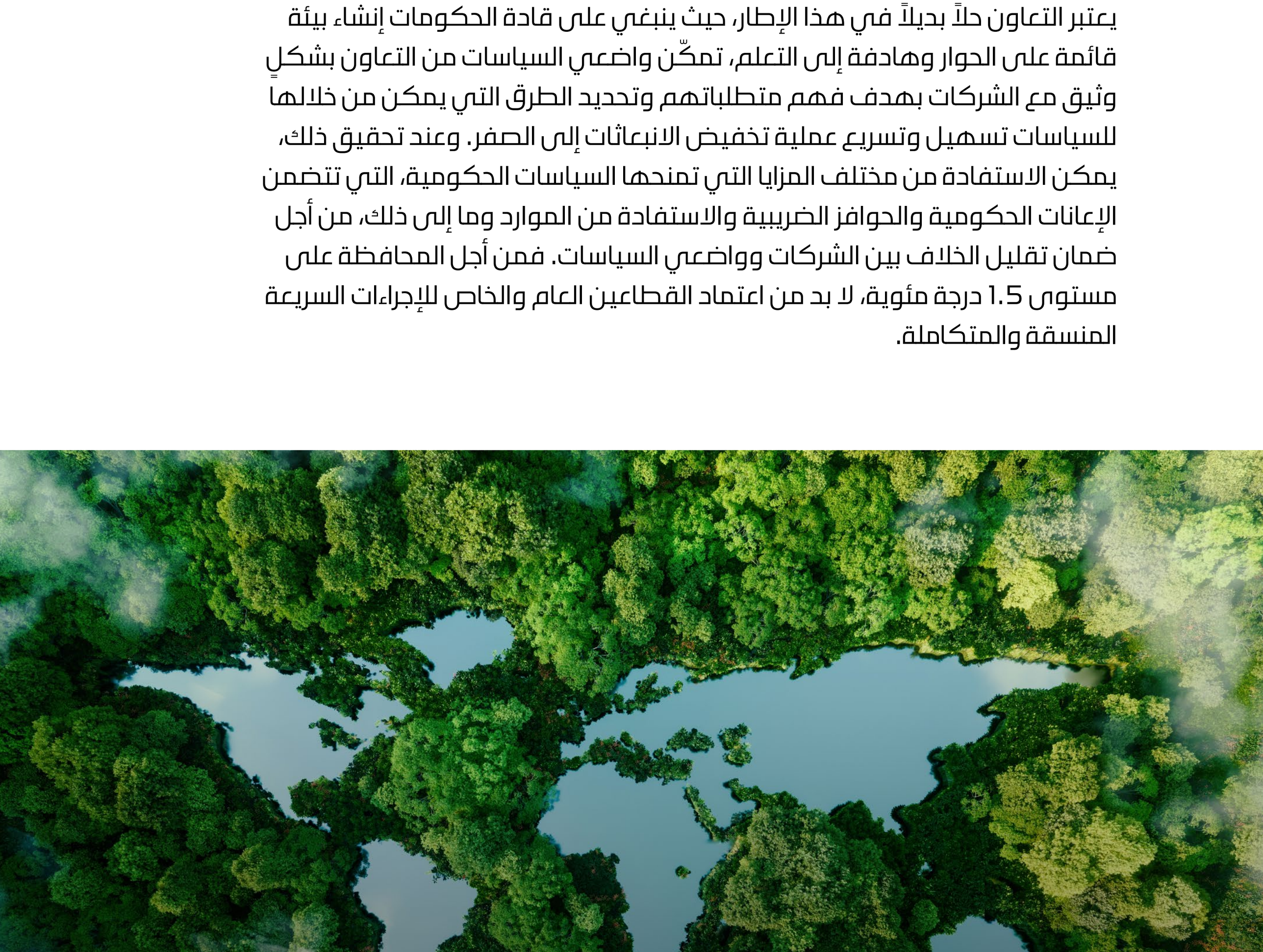

خاتمة

الحكومة هي مشروعنا الجماعي الذي يضمّ مؤسسات أُنشئت لتحقيق قيمة عامّة مشتركة تعود بالنفع على المواطنين وعلى الدولة ككلّ.

ومن أهم المسؤوليات المنوطة بالحكومات فهم الغموض وعدم التيقن على المستوى الاستراتيجي وإدارته والاستجابة له. واليوم، يعيش العالم مرحلةً من التاريخ أصبح فيها هذا الدور أكثر أهميةً من أي وقت مضى في ظل الزيادة غير المسبوقة للتحديات التي تواجهها الدول، حيث وصلت وتيرة التغيرات الجيوسياسية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية مرحلة فاصلةً في حياتنا.

حاولنا في هذا التقرير أن نساعد قادة الحكومات لتجاوز هذا المنعطف الحرج في تاريخنا المعاصر من خلال تحديد مجموعة من القرارات الحاسمة التي ينبغي اتخاذها حتى يتسنى لهم الاستفادة من الفرص الكامنة والتغلب على التحديات. فمن خلال الاستعداد للصدمات الاستراتيجية ذات الأولوية واتجاهات التغيير الناشئة والانقسامات السائدة والاستفادة من مسرّعات السياسات، يمكن لقادة الحكومات التعامل مع المشهد المتغير في المرحلة الحالية بدرجة عالية من الكفاءة. إضافةً إلى ذلك، يحدد التقرير الأسس اللازمة لبناء المستقبل الذي نتطلع إليه بعد الخروج من هذه المرحلة؛ ذلك المستقبل الذي يتناسب مع ما لدينا من إمكانات هائلة والذي تستحقه الأجيال القادمة.

نبذة عن القمة العالمية للحكومات

مؤسسة القمة العالمية للحكومات هي منصّة عالمية تكرّس جهودها لاستشراف مستقبل الحكومات حول العالم. فمن خلال فعالياتها المختلفة، تحدّد القمة العالمية للحكومات جدول أعمال الجيل التالي من الحكومات، مع التركيز بشكل خاص على الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا في إيجاد حلول للتحديات العالمية التي تواجه البشرية. وتُعد القمة العالمية للحكومات مركزاً لتبادل المعرفة في مجالات العمل الحكومي واستشراف المستقبل والتكنولوجيا والابتكار، حيث تجمع بين قادة الفكرة وصناع السياسات والخبراء وروّاد الأعمال لتحقيق هدف مشترك واحد هو التنمية البشرية وتحسين حياة الشعوب.

تستضيف القمة العالمية للحكومات اجتماعاً سنوياً يُعقد في مدينة دبي إلى جانب العديد من المبادرات والفعاليات على مدار العام.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني:
www.worldgovernmentsummit.org

نبذة عن شركة كيرني

شركة استشارية عالمية تعمل في أكثر من 40 دولة وتَعتبر موظفيها القلب النابض لأعمالها. ويضم فريق كيرني أفراداً متميزين يسعدون بالعمل جنباً إلى جنب مع عملائنا لتحقيق النجاح تلو الآخر، ويحرّكهم إيمانهم بوجود فارق بين طرح فكرة جيدة وبين تحقيقها على أرض الواقع.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني:
www.kearney.com

نبذة عن معهد التحولات الوطنية

يكرّس معهد التحولات الوطنية التابع لشركة كيرني جهوده لمساعدة قادة الحكومات والأعمال على استشراف التحوّلات العالمية وتشكيلها وتسريع حدوثها، حيث يرتكز عمل المعهد على تطبيق آليات الاستشراف الاستراتيجي، وتصميم وتحليل السياسات، ووضع النماذج الاقتصادية.

يتقدّم رودولف لوميير، وبرينا بكستاف، وأحمد عيسى، وهيونغسيك كيم، وميشيل لونغي من معهد التحولات الوطنية بالشُكر لكل من حسن إياز، وستيفين مولر، وماكس رابوبورت، وأندرو سميث، وماثيو ويكوف على إسهاماتهم القيّمة في هذا التقرير.

القمة العالمية للحكومات
WORLD GOVERNMENT SUMMIT

@WorldGovSummit #WorldGovSummit

كونوا جزءاً من الحدث
http://www.worldgovernmentsummit.org